محامو المجال العام والحركات الاجتماعية بالمغرب

الباحث محمد كابغير
طالب باحث بسلك الدكتوراه
تخصص القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أيت ملول جامعة ابن زهر
المغرب

ملخص:

يحاول مقالنا أن يعالج موضوع تفاعل المحامون مع مختلف الاشكال الاحتجاجية بالمغرب، بالاستناد لمناهج علمية لقياس الخلفيات، والسياقات، والاستراتيجيات، والمطالب. من خلال فحص وتبيان مفهوم محامو المجال العام، كونهم معروفون بمحامون يترافعون على القضايا ذات الطبيعة العامة والمختصة بكل مناحي الحياة العامة وهم ايضا محامو متشبعون بثقافة حقوق الانسان من خلال تدرجهم الأكاديمي والممارسة السياسية او النقابية حيث أضحت لهم ثقافة الدفاع عن القضايا العامة.

كلمات مفتاحية:

الحركات الاجتماعية، محامو المجال العام، المحامون التقليديون، حقوق الإنسان

Résumé:

Notre article tente d'aborder la question de l'interaction des avocats avec diverses formes de protestation au Maroc، en s'appuyant sur des méthodes scientifiques permettant de mesurer les antécédents، les contextes، les stratégies et les revendications. En examinant et en clarifiant la notion d'avocats du domaine public، car ils sont connus comme des avocats qui plaident des affaires à caractère public et concernés par tous les aspects de la vie publique، et ce sont également des avocats imprégnés de la culture des droits de l'homme à travers leur formation universitaire. études et pratiques politiques ou syndicales، une culture de défense des enjeux publics est devenue la leur..

Mots clés :

Mouvements sociaux، avocats de la domaine publique، avocats traditionnels، droits de l'homme.

تقديم عام:

إن موضوع المقال يهدف إلى دراسة دور وأهمية المحامون من خلال ممارستهم لمهنة المحاماة. ومن خلال احتكاكهم بفعل مهنتهم بالقضايا المتنازع حولها بالمجتمع. مما يتيح لهم فرصة الاضطلاع على مشاكل عموم المواطنين والمواطنات، ويمهد الطريق للوعي والاهتمام بالواقع المجتمعي ككل، العمل بسير العدالة يعتبر سبيلا للاهتمام بسير العدالة المجتمعية ككل، والدور الذي يمارسه المحامي بالدفاع عن حقوق موكله يعتبر فرصة لأداء دور للمجتمع أشمل وأهم وهو المساهمة في الدفاع عن مصالح المواطنين بشكل عام.1 وعند حماية حقوق موكليهم وإعلاء شأن العدالة، إلى التمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يعترف بها القانون الوطني والقانون الدولي، وتكون تصرفاتهم في جميع الأحوال حرة متيقظة متماشية للقانون والمعايير المعترف بها وأخلاقيات مهنة القانون.

ويتناول مقالنا هذا الاشارة لفئة معينة من المحامين، المعروفين بمحامو المجال العام كونهم محامون يترافعون على القضايا ذات الطبيعة العامة والمختصة بكل مناحي الحياة العامة وهم ايضا محامو متشبعون بثقافة حقوق الانسان. وهم يتبوؤون مواقع ومناصب سواء في مؤسسات الدولة الرسمية السياسية، أو الإدارية، والقضائية، والحقوقية، والمدنية بصفة عامة...، أو من خلال المراكز التي يتواجدون بها في الهيئات والمنظمات الغير الحكومية كمنظمات جمعيات حقوق الانسان وغيرها، وكذلك الأحزاب السياسية والنقابية والنيابية من خلال المجالس البرلمانية والجهوية والغرف المهنية، والجماعات الترابية، فضلا عن دورهم في الدفاع عن قضايا المواطنين وحقوقهم وحرياتهم أمام القضاء.

أهمية المقال:

افضت التغيرات التي عرفها مجال العمل والممارسة المهنية خلال السنوات الأخيرة فضلا عن التطور الاجتماعي الذي أدى كل ذلك إلى وضع مفاهيم جديدة للعمل بصفة عامة، وقد أصبح اختلاف متطلبات العمل والنشاط المهني مصدرا لتوتر ظل يتزايد لمستوى تجاوز حدود طاقة الإنسان الفرد.

تتجلى الأهمية أيضا في اختبار الفعل الاحتجاجي موضوع الدراسة لكشف ماهيته وسيرورته والعوامل المتحكمة فيه. وتبيان الثابت والمتحول في احتجاج المحامين بين المتشبعين بثقافة حقوق الانسان والممارسين العاديين.

الإشكالية البحثية:

بناء على ما سبق فان اشكالية المقال تتمثل في السؤال المركزي التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه المحامون من خلال ممارساتهم المهنية والحقوقية والسياسية للدفاع عن الحقوق والحريات العامة والقضايا العامة بالمغرب؟

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأجل الإلمام بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة. والتي سيتم تقسيم الاجابة عنها من خلال محورين رئيسين:

الأول يخص تحديد مفهوم محامو المجال العام والحركات الاجتماعية بالمغرب، **أما المحور الثاني** من خلال تسليط الضوء على تفاعل المحامون مع مختلف الديناميات الاجتماعية بالمغرب.

المحور الأول: محامو المجال العام والحركات الاجتماعية بالمغرب.

إن ارتباط مهنة المحاماة بالدفاع عن قضايا الشأن العام، تدفعنا للبحث في مدى مساهمة هذه المهنة في الدفاع عن استقلالية المجال العام، والدفاع عن الحقوق والحريات، كأساس لدمقرطة المجتمع. فالمحامون المهتمون بقضايا المجتمع على مسار التجارب الإنسانية كان لهم دور اساسي في عملية التغيير الاجتماعي، وفي مقاومة السلطوية ومناصرة الحريات، سواء في الفضاءات العمومية المفتوحة، أو أثناء القيام بمهامهم القضائية.

إن فشل الأنظمة في الدول النامية في تأسيس أنموذج سياسي ينطلق من أسس ديمقراطية نابعة من الإرادات الحرة. جعلها تُعيد إنتاج الأزمات والصراعات السياسية والتي وسعت الهوة بين الحاكمين والمحكومين. وقلصت بالمقابل مجال الحرية واستقلالية الفضاءات العامة على حساب السلطة.

إن هيمنة ثقافة الاحتجاج في المغرب وانتقال الصراع بين النظام السياسي والحركات الاحتجاجية إلى الشارع يرجع في مجمله إلى ضعف مؤسسات المجتمع القادرة على خلق قنوات للحوار بين كل الفئات المجتمعية المتضررة، وارتباطا بموضوع البحث وهو دور المحاماة في الدفاع عن الحقوق والحريات، تلعب المحاماة دوراً أساسيا في تقديم الدعم القانوني لأعضاء الحركات الاجتماعية المختلفة في نضالاتهم ضد السياسات السلطوية ونيوليبرالية للدولة.

سنحاول في هذا المحور من المقال توسيع دائرة فهمنا لمفاهيم محامو المجال العام وعلاقتها بديناميات الحراك الاجتماعي (**المطلب الأول**)، في حين سنتوقف عند الدينامية الاجتماعية بالمغرب والتحولات المواكبة لها (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: محامو المجال العام والحركات الاجتماعية: محاولة الفهم.

في هذا المطلب سنحاول فيه مقاربة مفهوم محامي المجال العام من خلال تجاوز الصورة النمطية أو العلاقة التقليدية المرتبطة بدفاع المحامي على موكله. إلى صورة أخرى مختلفة وهي الدفاع عن قضايا الشأن العام ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث نرى هذه الصورة الجديدة للمحامي حاضرة بين النشطاء وفي المظاهرات وكذا ارتباطه بالحراك الاجتماعي أيضا وليس مقتصرا حضوره فقط بالمحاكم. وهو الشيء الذي سيدفعنا بالبحث في هذه العلاقة مع الحركات الاجتماعية.

الفقرة الأولى: محاولة في فهم مفهوم محامو المجال العام

يعتبر المحامون المشتغلون بالمجال العام عنصرا حاسما في دينامية المجتمع المدني في أي دولة ودعامة أساسية للنضال من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة.

أولا: مفهوم محامو المجال العام

هذا الصنف من المحامين تختلف تسمياتهم حيث يشار إليهم مرة "بالمحامين النشطاء" أو باسم "محامي الحريات"[2]. غير أن الشكل الأكثر تنظيما للدفاع عن الشأن العام تتمثل في الخدمة القانونية المجانية للترافع والتي تقدمها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان من خلال محاميها، أو مثل المنظمات الغير الحكومية نظيرة جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

إن مهنة المحاماة هي مهنة حرة مستقلة تساعد القضاء في تحقيق العدالة والمحامون بهذا الاعتبار جزء لا يتجزأ من أسرة القضاء كما ينص عليها الفصل الأول من ظهير 10 شتنبر[3] 1993 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة بالمغرب. وبالتالي فمهنة المحاماة هي رسالة إنسانية سامية، شريفة ونبيلة، رسالة مبادئ ومواقف تساهم في تكريس الحضارة وفي دعم العمل الديمقراطي في المجتمع ومن تم كان يشترط دائما في الراغب في الانخراط فيها وتحمل مخاطرها أن تكون له الموهبة وأن يتمتع بخصال الشجاعة الأدبية والجرأة والذكاء والفطنة وسرعة البديهة والإلمام بالقوانين وبقدرة الجدال بالتي هي أحسن وقدرة الاقناع إلى جانب خصال الصدق والنزاهة والاستقامة والشرف.

والمحاماة أمانة ومسؤولية، إذ يعيش المحامون يوميا ألام وأمال المواطنين وهم مسؤولون عن الدفاع عن كرامة الإنسان، ورد الحقوق لأصحابها ودفع الاتهام الباطل عنهم ومراقبة التشريع ومناقشته وانتقاده واقتراح البدائل والمساهمة في تطوير المجتمع بهدف تحقيق تقدمه وأمنه واستقراره إلى جانب المهام الأخرى الملقاة على عاتق المحامي كالدفاع عن مصالح موكله ولإقناع القضاة بإنصاف هذا الموكل.

ومن هذا المنطلق كقاعدة عامة كون المحامون مرتبطون بمصالح موكليهم من حيث التمثيل والدفاع، ومن هنا يتجلى لنا التمييز بين المحامين التقليديون ومحامي المجال العام "محامو حقوق الإنسان".

ثانيا: تمييز محامو المجال العام عن المحامون التقليديون.

تعتمد المحاماة التقليدية على الإطار القانوني والقواعد المنظمة للمهنة واستغلال الثغرات القانونيّة واستخدام منصات قضائية مختلفة لتحقيق المصالح الفردية لموكليهم. هذا الصنف هو مسؤول داخل قطاع العدل بالمحاكم وبجانب الموظفين التابعين لوزارة العدل.

ومنه المحامي هو مساعد العدالة الذي في ممارسته مهنته، يدافع أمام المحاكم والهيئات القضائية، عن مصالح أولئك الذين أوكلوا قضيته إليه. هذه المهمة، التي تتكون عادة من مساعدة المتقاضين من قبل المحامي والمرافعة، تكملها اليوم وظائف التمثيل في الإجراءات المحامي، وهو ممارس قانوني ومهني وظيفته التقليدية هي تقديم المشورة للأشخاص بشأن المسائل القانونية، سواء كانت تتعلق بحياتهم القانونية اليومية، أو ما إذا كانت في الحياة العملية. ويمكن للمحامي أن يدافع عن موكليه في المحكمة، ويدافع عن مصالحهم، ويمثلهم بشكل أعم.[4]

ويترتب على هذا التقديم أن المحامي هو ممارس ومهني قانوني للوظيفة التقليدية وهي تقديم المشورة لعملائهم بشأن المسائل القانونية، سواء كانت تتعلق بحياتهم القانونية اليومية أو العملية.

وينطبق هذا للتمييز بين المحامين التقليديين الذين يركزون على المصالح المباشرة لموكليهم، والمحامون المشتغلون بالمجال العام الذين يركزون على الحركات الاجتماعية والترافع على القضايا ذات الطابع الحقوقي. هنا يبرز اسم "محامي الحريات" الذي يشتغل في المجال العام، ودورهم في عملية التغيير الاجتِماعي، بل يعكس إسهامهم في نضال الحركات الأخرى نحو تحقيق قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من خلال عملهم الفردي أو الجماعي داخل الأحزاب السياسية أو المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان التي ينتمون إليها.

وبالتالي يتم التمييز بين المحامون الحقوقيون المشتغلون بالمجال العام من خلال مواقفهم والإيديولوجيات السياسية الفكرية الخاصة بهم، ولذلك يؤسسون لأنواع مختلفة من المنظمات الحقوقية لتيسير مهامهم الترافعية، ومن أجل بناء هوياتهم الخاصة التي تميزهم بين المحامين. ويمكن رؤية ذلك التمييز في اللغة القانونية التي يستخدمونها أثناء المرافعات والمناقشات أمام هيئة القضاء. فاجتماع صفة الناشط والمحامي تدفع بالمحامي إلى تتبع وإنتاج خطاب ولغة قانونية قد لا تتضح في القضايا الأخرى.

ظهور المحامين المدافعين عن المجال العام هو مرتبط بالخلفيات السياسية أو الفكرية للمحامين حيث تلعب دورا هاما في جذب اهتمام أفراد بعينهم نحو قضايا الشأن العام، وفي مقاومة إيديولوجية الدولة [5]. الشيء الذي يجعل المحامون المهتمون بقضايا حقوق الإنسان والدفاع عن النشطاء السياسيين وغيرها من قضايا الشأن العام يعملون دون مقابل، من خلال التطوع مع لجنة بشكل فردي أو بشكل جماعي. والبعض يتقاضى أجرا على قضايا حقوق الإنسان كموظفين في منظمات حقوقية غير حكومية. من أجل ضمان حقوق الدفاع أمام بعض السلطات القضائية. فمساهمة المحامي في حماية حقوق الإنسان تتجلى على مستويين:

- على المستوى الفردي، يتطور في إطار الدفاع عن شخص، لضمان احترام حقوق الدفاع ومحاكمة عادلة أمام محكمة جزئية، وهي المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، يتم التدخل للحساب الشخصي.
- على الصعيد العالمي، وهو عضو في جمعية أو نقابة للمحامين أو عضو في منظمة حقوقية. يتدخل في الجودة نيابة عن المجتمع الديمقراطي ونيابة عن سيادة القانون، والحماية هنا لها بعد جماعي.[6]

ويمكن اعتبار المحامون المدافعون عن المجال العام ب "مثقفين عضويين" [7] من خلال وظيفته في المجتمع والبعيدة عن الوظيفة التقليدية من خلال الترافع والدفاع وحماية حقوق الأفراد أو الجماعات، بل يتجاوزها إلى الشكل الجديد للمحامين من خلال ممارسة نوع من العمل ثقافي فكري داخل منظومة المحاماة وتحقيق تصور للعالم أو إيديولوجيا خاصة بفئة معينة مستقلة بشكل نسبي عن الطبقة التي ينتمي إليها، وهذا ما نتصوره من محامو الحقوق والحريات الذي يؤمنون بأفكار ولهم مواقف معينة وينطبق هذا الفهم إلى حد ما على المحامين اليساريين والمنخرطين في مجموعة من المنظمات والهيئات غير حكومية المعنية بحقوق الإنسان سواء على المستوى

المحلي أو الدولي. وفي في خضم التناقضات الاجتماعية يلعب المحامون "المثقف العضوي" دور من خلال تمثيل بعض الفئات الاجتماعية، وتأطيرها في المجال القانوني والحقوقي للدفاع وتحقيق أهدافها.

انطلاقا مما سبق نلاحظ أن هناك فرق بين المحامين المنصبة اهتماماتهم بقضايا المجال العام والمحامين التقليديين، يكمن في تكوينهم حيث أن الصنف الأول يستخدمون لغة المعايير الدولية والحماية الدستورية لحقوق الإنسان، ولا تقتصر حججهم على النصوص القانونية فقط وبالمقابل يلجأ المحامون التقليديون أكثر إلى استخدام الثغرات القانونية والكشف عن المخالفات في سلوك خصومهم، دون اللجوء إلى الحجج السياسية أواو الاستناد على المراجع الكونية لحقوق الإنسان. الشيء الذي سيدفعنا للبحث والتطرق إلى تكوين المحامين في مجال حقوق الإنسان بالمغرب.

الفقرة الثانية: تكوين المحامين في مجال حقوق الإنسان بالمغرب

يعتبر التكوين في مجال حقوق الإنسان ركيزة أساسية بهدف تعزيز وتقوية القدرات والمعارف الأساسية لصقل المهارات المهنية في سبيل النهوض واحترم وحماية كرامة الإنسان.

وفي السياق الوطني نجد أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان[8] كان قد قدم في اجتماعه الثالث المنعقد من 15الى 18 فبراير 1991 توصية إلى جلالة الملك تتضمن رزنامة من التدابير والتي تهمنا في موضوع الدراسة في مجال "تدريس حقوق الإنسان" وخاصة المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية في المعاهد التالية:

- المعهد العالي للقضاء.
- المعهد الملكي للإدارة الترابية.
- المعهد الملكي للشرطة وقيادة مدارس الدرك الملكي والمعاهد التابعة لها.

أما على المستوى الدولي فالتكوين في مجال حقوق الإنسان يحظى باهتمام المنضمات الأممية وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان والذي أرسى برنامج عالمي في مجال التكوين منقسم على مرحلتين: المرحلة الأولى انطلقت من الفترة الممتدة بين 2005 إلى 2009 وتركز على النظام الدراسي الأساسي والتربوي. وأما المرحلة الثانية من 2010 إلى 2014 واهتمت بأطر التعليم العالي ومؤسساته وكل الذين يضطلعون بمسؤولية احترام حقوق الإنسان وصيانتها وتطبيق مبادئها كالقضاة والموظفين وكل المسؤولون بوجه عام[9].

ويعتبر تدريس حقوق الإنسان من التخصصات الجديدة التي أدخلت ضمن للتخصصات القانونية داخل كليات الحقوق في المغرب. وهذا راجع للبرنامج الوطني الذي وضعه المغرب للتربية على حقوق الإنسان ضمن مناهج الدراسة بكافة أسلاك التعليم بهدف إكساب المتلقي المبادئ والمفاهيم الأساسية وتكوين قدراته في هذا المجال بغية اتخاذ مواقف وسلوك واحترامه لحقوق الغير والدفاع عنها.

يقتضي البحث في مجال تكوين المحامين ضرورة الرجوع للنصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة والوقوف على أهم الإشكالات التي تواجه المحامين في تكوينهم في مجال حقوق الإنسان بالمغرب.

معلوم كما أشرنا في القسم الأول من الأطروحة أن مهنة المحاماة تخضع في تنظيمها للظهير الشريف رقم 101.08.1 الصادر 20 شوال 1429 (20اكتوبر2008) بتنفيذ القانون رقم 28.08. حيث نص في المادة 6 منه أن شهادة مزاولة المحاماة تمنح من طرف مؤسسة للتكوين، وهدا ما لم يأتي به النص التنظيمي إلى حدود كتابة هده الأسطر. الشيء الذي جعل المحامين في تكوينهم

مرتبط فقط بندوات التمرين التي تنظمها كل هيئة وفق البرامج التي تسطرها. حيث يبقى القرار للهيئة في إدراج مادة حقوق الإنسان ضمن ندوات التمرين. وبالتالي فالتكوين في مجال حقوق الإنسان يبقى مرتبط بالبرامج الخاصة لكل هيئة. وفي هدا الصدد حمل "محمد أقديم" رئيس جمعية المحامين بالمغرب (الفترة الممتدة بين) المسؤولية للمشرع في إخراج مراكز التكوين للمحامين إلى الوجود.[10]

وفي تشخيص للوضعية المهنية عبر دراسة قام بها مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بدعم من المندوبية الوزارية المكلف بحقوق الإنسان. حول تكوين القضاة والمحامين ودورهم في حماية الحقوق.

انطلقت هذه الدراسة بتشخيص الوضعية القائمة لمهنة المحاماة من خلال القوانين المنظمة، إلى التركيز على نقطة التكوين للمحامين، وفي هدا الصدد جاء رد الجمعية الوطنية للمحامين الشباب أن التكوين في مجال حقوق الإنسان على المستوى العام يتسم بالضعف، وخلصت أن أمام هدا الوضع أصبح من اللازم والضروري التكوين على حقوق الإنسان لتقوية الترافع والدفاع عن حقوق المتقاضين من جهة، وفي مدى احترام الدولة لالتزاماتها الدولية في هذا المجال. من خلال التكوين المستمر بعيدا عن الندوات التي تنظمها الهيئات من خلال عقد برامج تكوينية والتعاقد مع خبراء في هدا المجال.

إلى جانب جمعية المحامين الشباب، تم عرض أراء محامين آخرين بخصوص موضوع التكوين على حقوق الإنسان، كون برامج ندوات التمرين التي تمتد على مدى ثلاث سنوات لا زالت تنجز بشكل تقليدي[11]، وتخضع لرؤية المشرفين عليها حيث اغلبهم لا يكتسي موضوع حقوق الإنسان اهتماما كبيرا. وقليل من المحامين من يركزون على الاجتهادات القضائية على المستوى الدولي والوطني بالرغم من أهميته، وهدا نابع من ضعف الاطلاع والاهتمام بمجال حقوق الإنسان. وفي نفس الدراسة يشير بعض المحامين كون التكوين المستمر شبه منعدم وهو غير إلزامي الشيء الذي يجعل من تكوين المحامي يكون مقتصرا على فترة التمرين في أحد المكاتب والحضور في ندوات التمرين.

كما أن ربط تكوين المحامين والقضاة يجب أن يكون في علاقة مع منظومة التعليم العالي بشكل عام، ومستوى التكوين في كليات الحقوق التي له ارتباط وطيد بتوفير التكوين الأساسي للأطر التي ستلتحق بهم المحاماة والقضاء.

في ختام هذه الدراسة من خلال وضع استمارات انه يلاحظ: الغياب الشبه كلي للتكوين في مجال حقوق الإنسان، بالنسبة للمحامين المتمرنين خلال ندوات التمرين التي تستغرق ثلاث سنوات وأن التعليم الذي يتلقونه غالبية خريجي كليات الحقوق ممن يشكلون اطر المهن القضائية والقانونية يفتقرون للحد الأدنى من المعرفة بشكل عام ولثقافة حقوق الإنسان بشكل خاص[12].

بهذا سجلت الدراسة التي بين أيدينا إلى أن أكثر من 95 بالمائة من المحامين المستجوبين لم يسبق لهم أن اعتمدوا المرجعية الدولية لحقوق الإنسان أمام المحاكم الوطنية وذلك جوابا على الاستمارة الموجهة لهم. رغم تحفظ السيد محمد أقديم عن نتائج الدراسة واعتبار أن المحامي الذي يقوم بدوره بشكل فعال لا يمكن أن يبتعد عن المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان ويعتبران المحامي هو المسؤول عن شخصيته وأي تقصير صادر منه.[13]

ومن خلال هده الدراسة يتضح أن مادة حقوق الإنسان أساسية في التكوين، باعتبار العدالة ضامنة للحقوق، خصوصا أن دستور المغرب الجديد ينص بشكل واضح على سمو المواثيق الدولية على الوطنية. كما أجمع المتدخلون خلال تقديم نتائج الدراسة على أن تكوين المحامي في مجال حقوق الإنسان يساهم في ممارسة الضغط على الحكومات من أجل أن تفي بالتزاماتها الدولية، وفي تطوير القوانين الوطنية والتشريعات التي تعود إلى ستينيات القرن الماضي. رغم اقترح ميثاق إصلاح منظومة العدالة مجموعة من التوصيات تخص مجال التكوين والتكوين المستمر.

كما نسجل بالمساهمة التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية من خلال رابطات المحامين التي تكون منضوية كفرع من الفروع الموازية لها من أجل الانخراط في النقاش المجتمعي والدفاع عن قضايا اجتماعية تهم فئات معينة، كل هذا يبقى مساهمات في مجال حقوق الإنسان من اجل تعزيز وتقوية قدرات كافة المهتمين. ومع ذلك، هذا الدعم التكويني والمؤسسي الذي تقدمه الأحزاب السياسية للمحامين غير كاف. مع الاكتفاء بالتكوين الذاتي للمحامي.

وفي الأخير يتضح لنا مدى مساهمة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بشكلٍ كبير في إضفاء الطابع الاحترافي على تكوين وتعامل المحامين المهتمين بالمجال العام، وفي تطوير هويتهم كمجموعة مهنية، من خلال تزويدهم بالدعم المؤسسي والتكوين وتطوير المهارات التي يفتقر إليها المحامون التقليديون وفق التمييز السابق. حيث يشكلون عاملا أساسيا في دعم الحركات الاجتماعية وفي التأثير بشكل دائم على العلاقات بين الحركات الاجتماعية والنقابات والأحزاب السياسية والدولة.

ارتباطا بموضوع الدراسة من خلال محاولة البحث هو دور المحامين، من خلال جمعية هيئات المحامين بالمغرب وتفاعلها مع الحراك الاجتماعي سواء فالقضايا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وفي فهم موقع محامي المجال العام أو محامي الحقوق في هذه الدينامية المجتمعية. المحامون المدافعون عن القضايا العامة يعتبرون ركيزة أساسية في دعم الحركات الاجتماعية، واغلب المحامين المدافعين عن أي حراك فهم نشطاء في الحراك بشكل فردي أو جماعي. هذا النمط الجديد للمحامين " المجال العام"، أصبح يتضح اليوم بشكل كبير في تفاعل مع البنى الاجتماعية، ويتجاوز العلاقة التقليدية للمحامي التي تقتصر فقط في النيابة والدفاع عن موكله، هذا الدور الجديد للمحامي كناشط او مدافع عن الحقوق والمجال العام ساهم في كسر البنية التقليدية لهذه المهنة إلى نمط جديد. مثال نضالات المحامين والنزول للشارع ودعم الحراك الاجتماعي الذي عرفته بالجزائر خلال رفض العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة[14].

دائما ما يساهم المحامون المدافعون عن المجال العام في التأثير بشكلٍ دائم وفي دينامية مع العلاقات بين الحركات الاجتماعية والنقابات والأحزاب السياسية والدولة.

المحامون الحقوقيون في بعض التجارب لعبوا دورا أساسيا في التفاعل مع المطالب الاجتماعية للحراك والنجاح في تحويل تلك المطالب سواء اقتصادية أو سياسية إلى حقوق معترف بها ومنحها الحماية الدستورية، بهذا الشكل للمحامين دور في النضال العام من أجل تحقيق قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وباعتبارهم جزأ من سياق الحركة الاجتماعية بشكل أوسع، وممارسة الضغط على الحكومات والأنظمة السياسية، دون تقليل مساهماتهم أو التقليل من شأنها.

ومن خلال ما سبق سنحاول تبيان ودراسة هذه العلاقة بين محامي المجال العام أو محامي حقوق الإنسان، وفق السياق المغربي من خلال التطرق لمدى دينامية وتفاعل المحامين مع كل من حركة 20 فبراير، حراك الريف وحراك المحامين ضد فرض الجواز التلقيح ابان فترة حالة الطوارئ الصحية.

المطلب الثاني: الدينامية الاجتماعية بالمغرب

إن تجليات الدينامية الاجتماعية والتحولات المواكبة لها، تطرح راهنيته وأهمية دراسة النظام السياسي المغربي في علاقته بالمجتمع المتحول، لذلك يبقى من الأهمية بمكان دراسة جدلية السوسيو ـ سياسي لقياس درجة ذلك الانفتاح ونوعيته ورهاناته، ومدى مساهمة التفاعل بين النظام والمحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتجسد في سجلات الحراك الاجتماعي والاحتجاجي الذي يشكل قلب التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي.

أولا : دينامية الحراك الاجتماعي بالمغرب 2011

إن التأمل في حركات ومسيرات الشارع المغربي يوضح أن السياسة تجاوزت الفضاء العمومي التعاقدي (الفاعلين السياسيين) إلى القضاء العمومي غير التعاقدي (فضاء الاحتجاجات) وهو تطور يعكس نقاشا حول مخضات انتقال سياسي في نظلم يعيش صعوبة في التحول رغم وجود بعض المؤشرات القابلة لقياس مدى استعداده للانتقال وإن كانت تظل نسبية في محيطنا السياسي.15

وعليه سنعمل في هذا الجزء التركيز على سياق ما بعد 2011 وظهور حركة 20 فبراير التي انفردت بالمقارنة مع باقي الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب عبر تاريخه الطويل، باهتمام منقطع النظير، على المستويين الوطني والدولي، يترجم بجلاء ديناميتها وتأثيراتها في مسار الإصلاح بالمغرب 16.

الفقرة الأولى: حركة 20 فبراير: سياق الظهور

ولدت حركة 20 فبراير في إطار دينامية الحركات الاحتجاجية داخل المغرب وخارجه نتيجة سياقات متعددة:

- السياق الخارجي: ويتجلى في الأساس في انتفاضات الشعوب العربية التي انطلقت على مشارف نهاية 2010 من ضواحي العاصمة التونسية، حيث أقدم الشاب محمد البوعزيز بإحراق نفسه، احتجاجا بطريقته على أعوان السلطة الذين يهينون كرامته أثناء مزاولته لنشاط مهني يضمن به قوته اليومي، لتنتقل بعد ذلك إلى العديد من الدول العربية خصوصا ليبيا واليمن ومصر.
- السياق الداخلي: اما الحالة المغربية لم تشهد أحداثا مقاسا على الدول المجاورة، وجاء الحراك في سياق العديد من التراكمات وظواهر اجتماعية وسياسية مقلقة تهدد التماسك الاجتماعي، أهمها إضعاف الرابط الاجتماعي والعيش المشترك وضعف الثقة سواء بين الأشخاص أو تجاه المؤسسات؛ هذا الضعف يرتبط بانعدام الحس المدني في الفضاءات العمومية والجماعية، وعدم احترام القانون، وهذا ما يوضح ان المغاربة في أزمة وساطة اجتماعية وسياسية تشكل إحدى مظاهر ضعف الروابط الاجتماع[17]

حيث أن الحركة الاحتجاجية في المغرب ليست وليدة 2011، بل إنها " في المقام الأول، منتوج سوسيولوجي منغرس في النسق الاجتماعي والثقافي والسياسي المغربي الذي عاش محطات من الحراك الاجتماعي في بعده الاحتجاجي، وقد تطور هذا الفعل الاحتجاجي بفعل عدة عوامل منها : الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المغرب: والتي تمس بالأساس فئة الشباب، والتي تشكل 70% من النسبة السكانية للمغرب حسب الإحصائيات الرسمية، تمثل فيها الفئات العمرية (بين 15 الى 34) 38% من مجموع السكان الذي يفوق 30 مليون نسمة، إذا أضفنا لها الفئة المتراوحة أعمارها (0 إلى 14 سنة) فهي تتمثل في 32%، هتين الفئتين مجموعهما تمثل 70% من الساكنة، كل هؤلاء الشباب يعانون من عدم الثقة والقلق على المستقبل، وتكونت فيهم رؤى تتعلق بكونهم مظلومين من طرف الدولة، ونتيجة انفتاحهم على شبكات التواصل العالمية، من حياة رفاهية وعيش كريم بدا يتشكل وعي جديد.[18]

غير ان ظهور حركة 20 فبراير شكلت مسارا جديد ومهم في ولوج المغاربة للمجال العام شكلا ومضمونا بفعل المطالب المستندة عليها الحركة، وتناولها جوانب سياسية كانت غائبة في النقاشات السياسية وفي مختلف المجالات العامة، كما تميزت عن غيرها بتنوع المطالب وشموليتها، أي نفس المطالب التي كانت ترفع في جميع مدن المملكة. هذا الحراك ساهم في مصالحة المواطن مع مجاله العام والنزول لكافة الفضاءات للمناقشة والتعبير عن الرأي والتداول في مختلف القضايا.[19]

بناء على هذا المشهد للحركة يمكن استخلاص كون الحركة حاملة لقيم حداثية عقلانية تتمثل في الدعوة إلى: الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، فصل السلط، ومنه الدعوة إلى تعاقد سياسي جديد، ومنه فالحركة تعكس التحولات القيمية التي تجري في المجتمع. لذلك فإن مطالبها تعبر عن مطالب النسق الاجتماعي ككل، عكس الحركات الاجتماعية السابقة التي كانت نخبوية مؤطرة حزبيا أو نقابيا، أو فئوية تعبر عن مطالب فئة محددة.

تعكس الحركة إذن تحولا وديناميةفي النسق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، يترجم عدم جدوى مخرجات النسق السياسي المغربي في مرحلة ما قبل 2011، وعدم تناغمها مع دينامية المجتمع. وعليه فحركة 20 فبراير لم تنشأ من عدم ، بل نتيجة تفاعل لعوامل منها ما هو داخلي وما هو خارجي وفي هذا الصدد يقول الدكتور إدريس جندا ري جاءت (أي حركة 20فبراير)أخيرا بعد نقاش مستفيض حول التأثير الذي يمكن أن يمارسه الربيع العربي على المغرب ،جاءت لتلغي أسطورة الاستثناء المغربي ، ولتؤكد في نفس الآن أن المغرب جزء لا يتجزأ من الامتداد العربي ،يتأثر بما يقع في جواره العربي إقليميا وقوميا20 .فظهور الحركة مرتبط بسياق اجتماعي وسياسي داخلي حيث يقول في هذا الصدد أنه من خلال المعنى الذي يعطيه النشطاء لسبب حراكهم الجماعي وفعلهم الاحتجاجي ،تتضح قوة الحركة وقدرتها على التجييش اعتمادا على عدد من المنطلقات أهمها نظرية الإحباط ومبادئها الثلاثة المتمثلة في الإحساس باللاعدالة أو الإحباط .

وبهذا الخصوص يضيف الباحث أن السياق الإقليمي لعب دور المحفز21 في ظهور الحركة، وأن هناك اتجاه عام إلى اعتبار الحركة نسخة مغربية من الربيع العربي مؤكدا أن الحركة استطاعت أن تبني منطق احتجاجي يزوج بين هدفين الأول ينبني على رفع مطالب سوسيو–اقتصادية من قبيل ارتفاع كلفة المعيشة البطالة وتردي الأوضاع الصحية وأزمة التعليم وفي نفس الوقت مطالب تركز علي إعادة النضر في التوجهات الكبرى للمجتمع و نموذج السلطة السائد.

ويؤكد الباحث المغربي عبد الرحيم العطري ان حركة 20 فبراير هي حركة من صنع الشباب بالرغم من التحاق شخصيات سياسية وحقوقية مختلفة، الأمر الذي يؤكد عودة الشباب وبقوة للضغط على النسق، والاعتماد على "العالم الافتراضي" التي من خلالها استطاع الفعل الاحتجاجي الانتقال من الافتراضي إلى الواقعي فأصبحت حركة فعالة ومؤثرة[22]. عبر احتلال الساحات العمومية والأحياء وجعلت منها مسرحا لخوض نضالاتها وخلخلة التمثلات والتصورات التي كونها المغاربة عن ذواتهم علاقة بالدولة والسياسة والتنمية.

الفقرة الثانية: حراك الريف ''السياق والمطالب''

يشكل احتجاج الريف مناسبة للاهتمام لدراسة العلاقة القائمة بين الدولة والتنظيمات المجتمعية بالمغرب، ولاسيما بحضور الإرث التاريخي لهذه المنطقة في مواجهة النظام السياسي. تميزت الفترة الممتدة بين 2016 / 2017 بتسجيل العديد من الاحتقانات الاجتماعية في بعض المدن المغربية الصغيرة والمتوسطة، ونعز هذا بالانطلاق من فرضية أن العوامل العامة المسببة لتلك الاحتجاجات تعود أساسا إلى التهميش والإقصاء والعزلة للمحيط، وخصوصا إلى الفقر والى العجز الملاحظ في تدبير السياسات العمومية المحلية.

- **السياق التاريخي حراك الريف**

بالرجوع إلى الدينامية التي عرفها المغرب قبل الحماية ، حيث عرفت منطقة الريف بشكل من أشكال الانظمة السياسية التي تعتمد على تسيير نفسها بنفسها مثل نظام "انفلاس" 23، وقد بدا الصراع بين هذه المناطق وبين سلطة المخزن المركزة آنذاك في يد السلطان، برفضها لأداء الضرائب الكثيرة والكبيرة وخاصة في أيام الجفاف ، ومع فترة 1912 قامت سلطات الحماية بإلغاء

التنظيم الترابي السائد آنذاك وبداية لتأسيس الدولة الوطنية ذات النموذج اليعقوبي الفرنسي الإقليمي ذي البعد الأمني في تقسيمها الترابي ؛ وبدأت بتكريس العنصر الوحيد في الهوية واللغة والثقافة وإقصاء الأمازيغية من خلال تعريب القضاء والمرافق الإدارية وإغلاق "المعهد العالي للدراسات البربرية" وإزالة الأمازيغية من التدريس وألغي "الدبلوم البربري" وتوقيف تدريس الأمازيغية في كل الثانويات، وإغلاق كوليج أزرو ، وإغلاق المدرسة العليا بالرباط "مدرسة اللهجات البربرية" التي تأسست في سنة 1913 وإغلاق "لجنة الأبحاث البربرية" التي تأسست في سنة 24.1914

وترتبط أحداث الريف بواقع موسوم بخصوصية ثقافية تجد مشروعيتها في تنظيم اجتماعي متميز بآلية التضامن الآلي التي تفسر طرق التعبئة وديناميات اشتغالها وتعكسه أيضا شعارات الحراك وسلوك المحتجين، حيث ركزت مطالب الفئات المحتجة على سنوات التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه منذ فجر الاستقلال. إذ أصبح التهميش محددا أساسيا للذاكرة الجماعية والسياسية لأهل الريف، ويتم استحضاره بشكل دائم في كل المحطات الاحتجاجية بهذه المنطقة التي تشكل المظاهرات المستمرة بمدنها الرئيسية أحد أهم التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية على مستوى طرق احتوائها .

فالتنظيم الاجتماعي للحراك دائما ما يستحضر تهميش المنطقة من طرف الدولة إلى حرب الريف والفترة القصيرة لتشكل جمهورية الريف (1921- 1926)، حيث تم تهميش الجهة من طرف المخزن، والذي تجلى في غياب البنيات التحتية، المدارس والتطور الاقتصادي. ولم يهدأ الصراع السياسي للريف مع الدولة منذ الخمسينات إلى حين الانفتاح السياسي في التسعينات ليتبعه صراع آخر تمثل في الاحتجاج على سنوات من التهميش. 25

ترتبط أحداث الريف بواقع موسوم بخصوصية ثقافية تجد مشروعيتها في تنظيم اجتماعي متميز بآلية التضامن الآلي التي تفسر طرق التعبئة وديناميات اشتغالها وتعكسه أيضا شعارات الحراك وسلوك المحتجين، حيث ركزت مطالب الفئات المحتجة على سنوات التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه منذ فجر الاستقلال. إذ أصبح التهميش محددا أساسيا للذاكرة الجماعية والسياسية لأهل الريف، ويتم استحضاره بشكل دائم في كل المحطات الاحتجاجية بهذه المنطقة التي تشكل المظاهرات المستمرة بمدنها الرئيسية أحد أهم التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية على مستوى طرق احتوائه وتجدر الإشارة إلى عوامل السخط والتعبير عن الرفض بالريف تعود مسبباتها لعوامل ايجابية محفزة ومساهمة مثل أن الفعل الاحتجاجي بالريف مؤطر ومرتبط بمرجعيات تؤطره من قبيل، العصبية الاحتجاجية ذات النزعة المجالية الفئوية واستثمار الخصوصية الثقافية.

وتكمن أهمية الاستحضار الدائم للتهميش والإقصاء التاريخي من طرف المحتجين في دوره التعبوي داخل سياق مقترن بالزمن الاحتجاجي الذي يبينه التاريخ السياسي للمنطقة، الذي نستنتج من خلاله وجود سبب رئيسي للإحساس بالتهميش لدى هذه المناطق، وهو ضعف المصالحة مع السلطة المركزية، بحكم أن هذه المناطق تعتبر نفسها لم تستفد من التنمية. ولقد لاحظنا كيف كانت مطالب المحتجين مؤطرة بمصطلحات مثل "التهميش والحكرة..." ومنصهرة داخل قالب مفاهيمي ساهم في التجذر الاجتماعي لما نطلق عليه هنا بالعصبية الاحتجاجية، لأن الحراك الاجتماعي شكل فرصة لتأكيد النزعة "المجالية والإثنية" للمحتجين.26

انطلقت دينامية الاحتجاجات بالحسيمة مساء يوم 28 أكتوبر 2016 على إثر حادثة مقتل "محسن فكري[27] " داخل شاحنة أزبال بمدينة الحسيمة، ومنذ تلك الفترة عرف إقليم الحسيمة حراكا شعبيا حضاريا قدم من خلاله أبناء الريف مطالبهم باحتجاج سلمي وفي تحمل للمسؤولية والحرص على الأمن والممتلكات العامة.

وقد استمرت الاحتجاجات وصمدت، وتصاعد مدها، على الرغم من المبادرات الكثيرة لإيقافها، سواء من خلال مبادرات الحكومة أو الجهة الترابية أو بعض "الوسطاء" وكذا من خلال تعزيزات أمنية كثيفة، وتدخلات عنيفة، ونصب الحواجز للحيلولة دون مشاركة المواطنين، وعلى الرغم من حملات الاعتقال والمحاكمات والحملات الإعلامية لتشويه هذه الاحتجاجات.

ومن ثم، لا يمكن فصل دينامية الريف عن غيرها من الديناميات الاحتجاجية التي يعيشها المغرب تعبيرا عن عدم الرضي عن السياسات العمومية غير المنصفة لفئات عريضة من الشعب، وعن عدم الشعور بأن المؤسسات المدبرة تحقق معيار التمثيلية الشعبية لتكون المعبر عن مطالب الشعب. ولذلك ترى فئات اجتماعية عريضة، انه لا طريق أمامها إلا الاحتجاج للتعبير عن عدم الرضا، وطرح الاقتراحات والبدائل.

فمطلب "الكرامة أولا " جعل اليوم من الظاهرة الاحتجاجية في الأطراف الهامشية معطى موضوعي موجود، وذلك لأن هذا الحراك الاحتجاجي يشكل قطيعة مع ما كان سائدا في مدن الهامش من ركود وانتظارية. كما أن من خصوصية شعاراته ومطالبه أنها أخذت مسافة عن الطابع السياسي المباشر، مفضلة التركيز على ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي.28

اليوم نحن أمام جيل جديد من الحركات الاجتماعية الجديدة في الأطراف المنسية، وهذا الوعي الجديد أصبح ينظر لمطلب "الكرامة " على أساس أنه مرتبط بالحق في العيش الكريم وفي مغرب تتحقق فيه العدالة الاجتماعية والمجالية. وان المرحلة التي كانت فيها كل موارد المحيط وإمكاناته توظف في خدمة المركز وبدون مقابل قد انتهت. وجاءت الفرصة الآن لإسماع صوت المجتمع.

حراك الريف لا يمكن اختزاله في موت محسن فكري السبب المباشر، لأن المنطقة تعج بالأسباب التي تجعلها مركزا للاحتجاج وعدم الرضي. وهي أسباب متعددة، منها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

- **الأسباب السياسية لحراك الريف**

حاولت العديد من القراءات ربط الحراك إما بهيمنة نخب سياسية على المنطقة والقضاء على تعدديتها السياسية مما تسبب في ضعف النخب التي تقوم بدور الوساطة، وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية لحراك الريف لا يعبر عنها بوضوح، فإنها تبقى حاضرة على نحو غير مباشر، لأنه لا يمكن فصل المطالب الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية عن طابعها السياسي مثل : تقديم جميع المتورطين في مقتل الشاب محسن فكري إلى العدالة ، إضافة إلى المطلبين الاستعجالين في إلغاء الظهير الذي يعتبر إقليم الجسيمة منطقة عسكرية ، وتعويضه بظهير يعلن إقليم الحسيمة منطقة منكوبة، وإسقاط كل المتابعات القضائية في حق بسطاء مزارعي القنب الهندي بإقليم الحسيمة والمناطق الأخرى.29

وساهم في حضور هذه المطالب السياسية كذلك، الاستعمال المفرط للقوة في التدخلات الأمنية، والتوسع في الاعتقالات والمحاكمات، وعشوائيتها، بحيث أصبحت مطالب اعتذار الحكومة، والإفراج عن المعتقلين وتبرئتهم من التهم المنسوبة إليهم، وفك العسكرة عن المنطقة من المطالب ذات الأولوية.

- **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لحراك الريف**

إن الوضع الاجتماعي الذي تعيشه مختلف مناطق المغرب وواقع البطالة وغلاء الأسعار والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية السابقة ممثلة في ضرب للوظيفة العمومية والعمل بالتعاقد، وإقرار المجلس الأعلى للتعليم برفع مجانية التعليم، وغيرها من الإجراءات التي تجعل المغرب من بين أكثر الدول المرشحة لاحتجاجات في مختلف القطاعات والمناطق، وذلك نظرا لحجم التناقض بين الثروات التي يتوفر عليها المجتمع المغربي.[30]

وتعاني منطقة الريف من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة جراء مجموعة من العوامل، حيث تعرف نسبة بطالة مرتفعة، خصوصا وسط الشباب وعلى الرغم من إمكانياتها المتعددة الطبيعية والسياحية والفلاحية، تشهد هذه المنطقة ركودا اقتصاديا، وهذا راجع لضعف الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية باستثناء بعض المشاريع السياحية. كما تفتقر المنطقة إلى المرافق العمومية الأساسية مثل الجامعة والمستشفيات...، وغياب شبكة الطرق للربط بين مناطقها الداخلية والخارجية عن الريف.

- **الأسباب الثقافية لحراك الريف**

وعلى الرغم من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتهميش التاريخي والخصوصيات الهوياتية والثقافية والتاريخية لمنطقة الريف، منه يلحظ من خلال الملف المطلبي إلى ضرورة إعادة مراجعة التقسيم الجهوي الجديد للبلاد الذي قسم منطقة الريف إلى جهتين، حيث الحق إقليم الحسيمة بجهة طنجة – تطوان– الحسيمة، والحق الشطر الآخر من الريف إلى الشرق، وهو عكس ما كان عليه التقسيم الجهوي السابق. 31

وبالرغم من تضرر الريف من هذا التقسيم ونقل مركز الجهة الى خارج الريف لم تخلو هذه المطالب من رفض هذا التقسيم كونه غير منصف من النواحي التاريخية والثقافية والموضوعية والمجالية للريف ، كما يضم الملف المطلبي مطالب ثقافية عادية من قبيل بناء مكتبة إقليمية تشتمل على مراجع تهم بالدرجة الأولى كل الأبحاث والدراسات التي تهم وتهتم بمنطقة الريف، وإحداث مركز ثقافي يشمل مختلف الأنشطة الثقافية (مسرح، معهد موسيقي...)، ومطالب آخري ذات صبغة رياضية، مثل إنشاء ملعب جديد لكرة القدم بمعايير دولية، وإنشاء ملاعب أخرى كبرى في كل من تاركيست وإمزورن، وإنشاء مراكز تشمل مختلف الأنشطة الرياضية موزعة على مختلف جماعات الإقليم والنواحي .32

كل هذه الأسباب قد ساهمت في تحقيق تجمع شعبي حول هذا الحراك وملفه المطلبي الذي تضمن جردا لهذه المعاناة من خلال الاستماع لكل سكان الريف، بعد تجميع المقترحات في وثيقة، قسمت بين مطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية وإدارية. مع التمييز بين بعض المطالب ذات الصبغة الاستعجالية، 33 ومن أهم هذه المطالب تم التركيز على بناء جامعة متكاملة التخصصات وكل مرافقها، وإحداث معاهد عليا في عدة تخصصات...

كل هذه المطالب جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل التي ساهمت في تاجيج منسوب الغضب والاحتجاج لدى الساكنة، وهذا ما تعكسه الشعارات والرموز التي يرفعها المشاركون في المسيرات الشعبية ومختلف الأشكال الاحتجاجية للحراك.

ثانيا: الفعل الاحتجاجي في حالة الاستثناء "ضد قرارات احتواء أزمة كورونا"

إن السعي إلى تطويق الجائحة في فترة حالة الطوارئ الصحية كان مسوغا لظهور مجموعة من الاحتجاجات منبثقة من عمق مجتمعي، ومعبرة في جوهرها على ضرورة تجاوز القيود التي فرضتها الدولة على الافراد كفرض جواز التلقيح، وهذا الموقف يرجع بنا إلى علماء الاجتماع الفعل الذين هم ضد قوانين التقليد لان هذه القوانين تغلف الفاعل الاجتماعي باللاعقلانية34.

وجدير بالذكر أن في حالات مختلفة تم الطعن قضائيا في بعض التدابير والقوانين أمام المحاكم35،كما تم تنظيم احتجاجات ووقفات مناهضة لسياسة الدولة على اعتبار أن قوانين حالة الطوارئ الصحية لم تحترم الحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا36، مما أدى إلى تشكيل حركات احتجاجية عبرت عن رفضها لقرار فرض جواز التلقيح ومنع المواطنين من ولوج الإدارات وتقييد التنقل37. ونتيجة لكل هذا الزخم من الضغط شهد المغرب أشكال عدة من الاحتجاجات أهمها:

- الاحتجاج الرقمي ضد قرارات احتواء الوضع الوبائي:

ظهرت حركات رقمية في حضن العالم الافتراضي الرقمي، مستفيدة من الثورة التي خلفتها مواقع التواصل الاجتماعي خاصة موقع "فيسبوك"، فقد سجلت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات38 أن حظيرة مشتركي الانترنيت شهدت ارتفاعا في عام 2021 بنسبة بلغت 78،17 %، بمعدل 86،33مليون مشترك في خدمة الانترنيت.

فعملية استخدام الافتراضي تعتبر استراتيجية مهمة في تدويل الاحتجاج، فكان السخط وكذلك خطابات الرفض تمثل بشكل كبير في هذا الفضاء من خلال إبداء الرأي والتعبير، والنقد، والمناقشة، والمشاركة.

إن الطابع الإلزامي لجواز التلقيح لولوج المرافق والفضاءات العمومية خلق احتجاجات في مواقع التواصل الاجتماعي للتراجع عن هذا القرار ومن اشكال هذا الاحتجاج الرقمي نجد:

- توقيع عريضة إلكترونية تطالب بإلغاء قرار حكومي، بإجبارية التلقيح ضد فيروس كوفيد- 19 بالمغرب، للتنقل بين المدن وولوج الإدارات والمطاعم والمقاهي والحمامات والفضاءات المغلقة39.
- تأسيس صفحات فايسبوكية ترفض فرض جواز التلقيح كتنسيقية اتحاد المغاربة الرافضين للتلقيح."
- دعوات للاحتجاج عبر تطبيق الانستغرام وتأسيس مجموعات على تطبيق الواتساب مع توظيف اليوتيوب.

- الاحتجاج الليلي الديني:

لوحظ بروز احتجاجات عفوية انفعالية ليلية رافضة لقرار منع إقامة صلاة التراويح في مدن طنجة والقصر الكبير والفنيدق وغيرها من المدن للتعبير على الرغبة في انتهاء تدابير الدولة لاحتواء الوباء40.

- احتجاج بصيغة المفرد ضد التعامل اللاإنساني:

رصد عبر أشرطة الفيديو احتجاج فتات ضد ظروف الاستشفاء من الوباء كالسيدة التي خرجت بفيديو تشتكي ظروفها في مستشفى بسطات بسبب غياب وجود الأوكسجين والمعدات41.

- احتجاج الاحياء الشعبية للاستفادة من دعم صندوق كورونا:

لوحظ خروج ساكنة الاحياء الشعبية للتظاهر من أجل الاستفادة من دعم صندوق كورونا (عين ايطي بمراكش، تنجداد وكلميمة بإقليم الراشيدية) مما يفسر مدى استياء وتذمر المجتمع بتداعيات كورونا خاصة على المستوى السوسيو-اقتصادي42.

- مسيرات احتجاجية رافضة لجواز التلقيح:

غداة إعلان فرض جواز التلقيح، عرف المغرب تظاهرات في أواخر شهر أكتوبر 2021 رافضة لهذا القرار الذي أسهم في تزايد مظاهر القلق وتراجع الثقة في المؤسسات43، مطالبة السلطات باحترام الوثيقة الدستورية التي تضمن الحق في التنقل وولوج المرافق العمومية بدون تقييد.

المحور الثاني: تفاعل المحامون مع دينامية الحراك الاجتماعي بالمغرب

سنركز في هذا المحور في دراسة مرحلة الحراك الاجتماعي ل 2011. كون هذه المرحلة تتجسد في حراك اجتماعي ممتد في المجتمع يتجاوز النخبوية والفئوية التي عرفها الحراك الاحتجاجي للمراحل السابقة للتطور النظام السياسي المغربي. والبحث في علاقة تفاعل

المحامون مع الحراك (حركة 20 فبراير وحراك الريف في المطلب الأول) تم لنتناول تفاعل المحامون مع الاحتجاجات ابان فترة حالة الاستثناء المتجسدة في (حالة الطوارئ الصحية 2020 في المطلب الثاني).

المطلب الأول: تفاعل المحامون مع الدينامية الاجتماعية بالمغرب (حراك 20 فبراير وحراك الريف)

أولا: تفاعل المحامون مع دينامية حراك 20 فبراير

إلى جانب الحراك الاجتماعي الذي عاشه المغرب طيلة ما قبل فترة 2011 أو بعدها كان يتسم أيضا بحراك الجسم القضائي والدفاع عن مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية، وسنركز في هذا التفاعل على جمعية هيئات المحامين بالمغرب لارتباطها بموضوع الدراسة.

بعد حراك شباب 20 فبراير، الذي لعب دورا أساسيا في استجابة النظام السياسي للمطالب. والتي تم بلورتها في مجموعة من المخرجات، أهمها:

- مخرجات سياسية من خلال إعداد دستور جديد والتصويت علية في فاتح يوليوز 2011. وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها يوم25 نونبر 2011 مدعومة حزبيا ونقابيا، بمشاركة كافة التيارات السياسية انسجاما مع روح الدستور الجديد.
- مخرجات اجتماعية واقتصادية من خلال تناول عدة قضايا منها القضية الوطنية، تحضير مشاريع قوانين الانتخابية وقطاع التشغيل والصحة والحوار الوطني. كما تم زيادة صافية في أجور جميع موظفي الدولة والجماعات الترابية بقيمة 600 درهم ابتداء من فاتح ماي 2011.
- مخرجات حقوقية وهي بالأساس كانت حاضرة في مختلفة مطالب الحراك، تم الإفراج يوم 14 أبريل 2011 على 190 معتقلا سياسيا، بينهم خمسة من القيادات السياسية سبق إدانتهم 2009 بتهم تتعلق بما يسمى الإرهاب في قضية "بلعرج"[44]، هذه إشارة من نسق النظام السياسي لاستجابة لمطلب العفو عن المعتقلين السياسيين، مقابل كسب دعم من طرف تيار الاسلاميين الذي كان غائبا في الحقل السياسي.[45]

لم تكن على منأى جمعية هيئات المحامين المغرب من هذا الحراك، فقد كانت حاضرة على مستوى النقاش والتفاعل السياسي مع النظام منذ تأسيسها سنة 1961 على ضوء التحولات السياسية التي تجسدت في السيادة الوطنية، حيث هو الطموح نحو مغرب جديد تسود فيه الحرية والكرامة واحترام حقوق الإنسان. فقد كانت الجمعية سباقة لطرح القضايا الأساسية والحقوقية لمغرب الديمقراطية السياسية والحقوقية والاجتماعية.

إن وضعية ما بعد دستور 2011 تطرح إشكاليات أعمق، وخصوصا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية، لكون دستور 2011 رفع من سقف مطالب المجتمع المغربي وتطلعاته، هذه التطورات ضلت رهينة الحضور بشكل دائم في نضالات وأشغال مؤتمرات جمعية هيئات المحامين، أخرها مؤتمر ابريل 2019 تحت شعار "من اجل تشريع يحقق الولوج المستنير إلى العدالة". حيث انصب اهتمام المؤتمر حول التشريع وتحقيق العدالة، وهو مصدر اهتمام كافة المحامين الممثلين بواسطة نقبائهم في جمعية هيئات المحامين.

فالجمعية هي دائمة الحضور منذ تأسيسها مع نبضات المجتمع، وضمن المطالبة بدستور ديمقراطي والانفتاح على جميع مكونات الهوية المغربية. ومن المطالبة بإصلاح العدالة إصلاحا شموليا، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومن المطالبة بإلغاء عقوبة الاعدام...الخ

وبهذا جمعية هيئات المحامين بالمغرب كانت دائمة الحضور والدفاع عن مواقفها، وكانت حاضرة في القضايا الوطنية بصفة عامة، ولم تقتصر على الإدانة لبعض القرارات أو الأحكام أو التجاوزات التي ترتكبها مؤسسات الدولة، بل تجاوزت هذا الشكل والمطالبة بشكل مباشر أو غير مباشر في العمل الحقوقي الذي يهدف إلى دمقرطة الدولة، عن طريق سن دستور ديمقراطي، حيث اهتمت الجمعية طيلة فترة ما قبل 2011 فمطلب استقلالية القضاء، إلى أن تم تحقيقه مع دستور 2011 الذي كان انفراجا لسياق اجتماعي عرفه المغرب مع حراك 20 فبراير.

وتم بتاريخ 12 شتنبر2013 تقديم ميثاق إصلاح منظومة العدالة بعد أكثر من سنة من إطلاق الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة بعد دستور 2011 والذي انتصر لمطلب استقلالية السلطة القضائية، والذي تفاعلت معه جمعية هيئات المحامين بشكل احتجاجي معبرة عن موقفها بالانسحاب من الحوار والصراع الذي توج بمسيرة الرباط، وهو الفعل الحراكي للجمعية الذي سنتطرق إليه بشكل مفصل في الفصل الرابع بخصوص الحراك القضائي.

وبهذا يبقى تفاعل ودفاع المحامين في القضايا الاجتماعية والسياسية والحقوقية يتميز اما بالطابع الجماعي من خلال مواقف جمعية هيئات المحامين أو من خلال الدفاع بشكل فردي شخصي وفق القناعات والخلفيات الخاصة، وفق التميز الذي أشرنا اليه سابقا بين محامي المجال العام والمحامي التقليدي.

وفي تفاعل المحامين مع الحراك الذي عاشه المغرب 2011 من داخل جمعية هيئة المحامين بالمغرب، عرفت ولادة حركة شبابية احتجاجية "حركة 25 ماي2011 للمحامون الشباب"، والتي تستلهم بعض ركائزها من حركة فبراير، وهو ما استقبلته الجمعية خلال المؤتمر 27 الذي عقد بمدينة اكادير.

وقد جاء على لسان **الأستاذ المهدي مساعد**[46] أحد المحامين المؤسسين للحركة "نحن حركة 25 ماي للمحامون الشباب لا نعتبر انفسنا بديلا عن مؤسساتنا المهنية سواء جمعية هيئات المحامين بالمغرب أو مؤسسة النقيب...حرصنا وغيرتنا على المهنة هي التي جعلتنا نقوم بهذه المبادرة التي تعمل غلى شقين: الشق المهني ومحاربة الفساد، والشق السياسي وهو دعم حركة 20 فبراير في مطالبها العادلة والمشروعة.

جاءت توصيات المؤتمر في مقدمتها المطالبة بإقرار الملكية البرلمانية التي يسود فيها الملك ولا يحكم، باعتبارها أساسا لبناء دولة الحق والقانون. لكن المثير للاهتمام في هذه التوصيات طلب المحامون إبلاء الشباب أهمية خاصة بعد أن خرجت حركة شبابية جديدة من جسم المحاماة رفعت من سقف مطالبها، وأوصت التوصيات بإطلاق كافة معتقلي الرأي، خاصة "نشطاء حركة 20 فبراير داعين إلى توفير حق التظاهر السلمي وتجاوز المقاربة الأمنية في التعاطي مع الاحتجاجات".

المؤتمر أفرد في صفحة كاملة مستقلة توصية خاصة بحركة 20 فبراير نصت على دعم الحركة وانخراط المحامي في أشكالها النضالية، كما أدان ما اسماه القمع والعنف الذي طال أشكال الاحتجاج السلمي، وشدد المحامون على استقلالية القضاء، معبرين عن "قلقهم من توظيف القضاء من أجل تصفية الحسابات السياسية وإدانة معتقلي حركة 20 فبراير".

تفاعل جمعية هيئات المحامون بالمغرب عبرت عن موقفها الداعم لحركة 20 فبراير بشكل واضح وصريح، في توصيات مؤتمرها 27 الذي انعقد بأكادير ما بين 26و28 ماي 2011. إذ تضمن البيان وبشكل حرفي التوصيات التالية:

- يوصي بالتعاطي الإيجابي مع المطالب المشروعة لحركة 20 فبراير ويؤكد على حق هذه الحركة في التظاهر السلمي والاحتجاج، الذي فضح ويفضح الزيف المعلن عنه من تأتيت للبيت السياسي المغربي، فالمنع والقمع بجميع أشكاله وأخطره التعتيم لا يتماشى كلية مع الإرادات المعلنة ويؤكد زيفها أمام أنواع التعذيب والتنكيل الذي تعرض له مناضلو الحركة.
- إطلاق صراح كافة معتقلي الرأي ومن ضمنهم نشطاء حركة 20 فبراير مع ضمان حق التظاهر السلمي وتجاوز المقاربة الأمنية في التعاطي مع كل أشكال الاحتجاجات.[47]

وأكد نفس البيان أن الجمعية تلتقي مع الشعارات والمطالب المرفوعة من طرف حركة 20 فبراير والتي سبق الجمعية أن طالبت بها وناضلت من أجلها طوال مسارها التاريخي كما يؤكد المؤتمر على دعمه ومساندته لمطالب حركة 20فبراير وانخراط المحامين في جميع الأشكال النضالية من اجل تحقيق تلك المطالب.

إنها بعض من التوصيات والمواقف التي خصصها بيان مؤتمر جمعية المحامين بالمغرب لحركة 20 فبراير والتي تؤكد تبني وانخراط المحامون من خلال جمعيتهم في هذه الحركة السياسية والاجتماعية خلال مرحلة الربيع العربي.

ختاما إن جمعية هيئات المحامين بالمغرب ظلت مرتبطة بقضايا المجتمع المغربي بما فيها قضايا حقوق الإنسان والحريات لذا فإن كل مؤتمرات المحامون نجد أن هناك لجنة قارة تناقش الوضع الحقوقي والحريات و تأخذ في شأنها مواقف ويكفي للمثال لا الحصر البيان والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الثلاثون المنعقد بفاس ما بين 18 و20 أبريل 2019 والذي جاء في توصيته الرابعة "يؤكد المؤتمر على الانخراط الدائم في النضال من أجل بناء دولة الحقوق والحريات والتصدي لجميع أشكال الفساد والاستبداد والتطرف والتراجع عن مكتسبات البلد في هذا المجال. والديمقراطية والتصدي لجميع أشكال الفساد والاستثمار والتطرف والتراجع عن مكتسبات البلد في هذا المجال " وفي توصيه الخامسة " يدعو المؤتمر إلى تحقيق انفراج سياسي في جميع الملفات والقضايا المرتبطة بمختلف الاحتجاجات الشعبية من اجل تمتين الجبهة الداخلية "كما نجد في نفس البيان أن الجمعية تدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات والتضييق على حقوق الدفاع ، مما يؤثر سلبا على شروط وضمانات المحاكمة العادلة كما شجب المؤتمر المس الصارخ بحرية الصحافة و بالحق في الاحتجاج السلمي وحرية الرأي والتعبير والتنظيم وتأسيس الجمعيات وعلى ممارستها وأنشطتها"، وعلى المستوى الاجتماعي فإن المؤتمر استنكر المس بالحق في السكن وحرمة المسكن ،وطالب الدولة بتأمين الحق في الرعاية الصحية والتربية و التعليم والشغل .

من خلال هذا البيان يتضح ويتأكد أن جمعية هيئات المحامين بالمغرب منخرطة في الدفاع عن قضايا الحقوق والحريات.

إن محامو المجال العام أو محامو حقوق الإنسان ينطلقون من تصوراتهم ومبادئهم الخاصة والتي تحمل خلفيات سياسية مبنية على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، للترافع ومناصرة المضطهدين سواء في المجال العام أو من خلال تشكيل هيئات دفاع حقوقية في زمن المحاكمات السياسية.

وفي هذا الصدد وتفاعلا مع حراك 20 فبراير، شارك ثلة من المحامين بشكل فردي في دعم الحراك أو المشاركة كتنظيم من خلال إصدار بيان "التغيير الذي نريد"[48]، حيث أجمع الموقعين عليه أن خطاب 9 مارس يعد بمثابة بداية إنصات لمطالب الشعب المغربي، وطالب الموقعون الذي بلغ عددهم 166 موقعا، ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة لاسترجاع الثقة لدى المواطن، ومنها إنهاء كل أشكال القمع في التعبير والتظاهر بشكل سلمي، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ، ومحاسبة المتورطين والمفسدين سواء المجال السياسي أو الاقتصادي، والفصل بين السلط.

ثانيا: تفاعل المحامون مع دينامية حراك الريف

بداية لابد للإشارة للدور الذي لعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال لجنته الجهوية لإقليمي الحسيمة والناظور ، عبر بلاغ رسمي أثناء استعداد ناشطي الحراك لتنظيم مسيرة يوم 18 مايو 2017 ، عن استعداده للوساطة بين مكونات الحراك ممثلا في لجنته ومن تكلفه السلطات العمومية ، مع تعهدها بفتح أبوابها للتنسيق وعقد لقاءات بين الطرفين في أي مكان ، وأوصت اللجنة بتجنب استخدام القوة ، وبالحفاظ على السلم ، ووصفت الوضع في الحسيمة بأنه جاء بعد ان فشلت تجاهه محاولات الوصول إلى حل ، وداعية إلى البدا بضرورة تفعيل سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للمنطقة المبنية على الحوار والتشارك . كما حذرت اللجنة من ان هذا الوضع ينذر بالاسوء في ظروف ما زال في الإمكان التراجع عنها والاحتكام للعقل والتبصر. 49 كما عقدت اللجنة الجهوية للدار البيضاء لقاءات مع مجموعة من المعتقلين وأسرهم، في إطار إجراء جلسات استماع، وإجراء وساطة بين عائلات المعتقلين ومندوبية السجون من اجل تسهيل لقاء العائلات بأبنائهم.

وبخصوص التفاعل المعبر عنه من طرف كافة منظمات المعنية بحقوق الإنسان، كان تفاعلها من خلال انتقاد هيمنة المقاربة الأمنية في التعامل مع قضايا الحرية مثل الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي. فقد اعتبرت "المبادرة المدنية من أجل الريف" في تقرير لها أن تهمة الانفصال التي وجهت للحراك من قبل السلطة غير مبنية على معطيات موضوعية، وأكد التقرير أن "المعطيات التي هي متوفرة للعموم والتي توصلت إليها المبادرة لا تؤشر على وجود تيار انفصالي ضمن الحركة الاحتجاجية المطلبية للحراك". وقدمت المبادرة المدنية مقاربة مغايرة لمقاربة السلطة، إذ عبرت أن حراك الريف" ينتمي إلى جيل جديد من أشكال الحركات الاجتماعية الذي يتسم بسمات السلمية والاستعجال والحدة ورفض الوساطة إزاء الدولة.[50]

ومنه يفهم الخطاب الحقوقي لمنظمات حقوق الإنسان الذي انصب على انتقاد نزوع السلطة نحو تغليب المقاربة الأمنية في التفاعل مع حراك اجتماعي سلمي اعترفت الحكومة بشرعية مطالبه. وقد تحدث تقرير لـ"هيومن رايتس ووتش"، في هذا الصدد، عن "حصار غير معلن" حول مدينة الحسيمة، وعن "استعمال مفرط للقوة"، بل عن "حالات تعذيب للمعتقلين.[51]

أما تفاعل مجلس الجهة يعتبر العنصر الأول الذي تم التحاور معه بحكم طبيعة المطالب المحلية وبحكم الصلاحيات التي تملكها المجالس الجهوية المنتخبة ، ولكن يتضح علاقة تداخل بين المصالح غير الممركزة لوزارة الداخلية التي ظلت هي الفاعل الرئيسي منذ بداية الحراك ، مستفيدة من موقف مجلس الجهة بين مساندة مطالب الحراك والرغبة في الاستفادة من تداعياته والتحكم في مخرجاته ، وفي هذا الصدد نجد موقف رئيس الجهة **"الياس العماري"** الذي يركز في جل تصريحاته منذ بداية الحراك على تحميله المسؤولية للحكومة التي لم تف بالتزاماتها ، وإظهار اختلافه مع التدخلات الأمنية والمطالبة بفتح تحقيق حول التأخر في انجاز مجموعة من المشاريع المبرمجة.

وفي تفاعل المحامين مع القضايا الاجتماعية والسياسية كما أشرنا في السابق هي تتجلى في مستوى فردي، حيث نشاهد تطوره تتطور هذه العلاقة وارتباطها بحقوق الإنسان، وكانت دائما علاقة جدلية، إذ ان مهنة المحاماة في عمقها هي مهنة الحقوق والدفاع عنها، من حيث التكوين. مؤخرا بدا اتجاه المحام نحو التكوين في المجال الحقوقي سواء من خلال النقابات والهيئات المهنية أو من خلال الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، نتيجة مصادقة الدولة المغربية على الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان ودسترة سموها، لذلك أصبحت المرجعية الكونية الحقوقية جزأ من التشريع الوطني وأصبحت تثار في المحاكم من طرف المحامين حسب طبيعة الملفات.

أما الشكل الجماعي وهو ركيزة هذا البحث من خلال تفاعل جمعية هيئات المحامين بالمغرب مع مختلف الحركات الاجتماعية، كان دائما موضوع حقوق الإنسان ضمن جدول أعمالها منذ تأسيسها، وكان لها حضور في محاكمات السبعينات والثمانينات ثم حضورها ودورها الفاعل في مرحلة العدالة الانتقالية وكذلك الحوار الوطني لإصلاح العدالة، وفي جل مؤتمراتها يكون موضوع حقوق الإنسان حاضرا من خلال لجنة مستقلة تشتغل على تقييم الوضع الحقوقي ببلادنا وكذلك في مختلف مطالبها التي تكتسب مطالب حقوقية وبمرجعية كونية.

بخصوص تفاعل المحامين مع حراك الريف كانوا جزء أساسي من حراك، إما كمناضلين من حيث تواجدهم ومشاركتهم في المسيرات المطالبة بالتغيير السياسي والإصلاح الدستوري، كما أن حضورهم كان في مختلف المحاكمات التي جرت لجل معتقلي الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مسيرات طيلة مدة الحراك، حيث كان لهم حضور قوي في المحاكمات والمرافعات داخل المحاكمات دفاعا عن الحق في التظاهر السلمي والتجمع والاحتجاج.

جمعية هيئات المحامين بالمغرب كان تفاعل ايجابي حيث شددت على ضرورة احترام رسالة الدفاع في حماية الحقوق والحريات والتطبيق السليم للقانون. وهذا ما عبر عم مكتب الجمعية في بلاغها الصادر أثر الاجتماع العادي للمكتب المنعقد بمدينة الحسيمة يومي 22و23 يوليوز 2017[52]، هذا التفاعل عبرت به عن دعم مطالب الحراك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الحسيمة وباقي مناطق المغرب، والدعوة إلى تسريع البت في الاختلالات الحاصلة في المجالات التنموية واتخاذ التدابير القانونية اللازمة.

وفي بيان مؤتمرها (30) المنعقد بمدينة فاس، الجمعية تؤكد موقفها استمرارا للمؤتمرات والتوصيات السابقة في مختلف القضايا، وما يهمنا بخصوص الحقوق والحريات، حيث طالب المؤتمر بإقرار دستور ديمقراطي يلبي كافة مطالب الشعب المغربي المشروعة والعادلة. ومطالبة الدولة بالوفاء بالتزاماتها الدستورية وأساس سمو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مع إعمال فصل السلط واحترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية مع الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام.

من خلال مراجعة التوصيات على مستوى المحاكمات والأحكام، فموقف الجمعية كان واضح، كما عبر عليه في التوصية رقم 52 " يطالب المؤتمر بالاستجابة للمطالب المشروعة والعادلة لساكنة الريف وجرادة وزاكورة وكل مناطق المغرب بما يضمن الكرامة والعيش الكريم، ويعبر المؤتمر عن تضامنه مع عائلات المعتقلين." كما سجل المؤتمر على لسان النقيب عمر ودرا في الجلسة الافتتاحية "ان المحاكمات شابتها العديد من الخروقات والأحكام الصادرة لا تتماشى مع واقع الحياة".

المحامون المغاربة المدافعين عن حقوق الإنسان والمرجعية الكونية دائما نجدهم في مساندة جل الحراكات والقضايا الوطنية وهو الاختلاف الذي لامسناه والتمييز بين محامو المجال العام والمحامون التقليديون، حراك الريف كان تفاعل المحامين معه بالشكل الفردي كان حاضر وبشكل واضح وهذا نابع من مواقفهم ومرجعياتهم الحقوقية والنضالية. وهذا ما لمسناه في خروج مجموعة من المحامين بجانب كافة المناضلين والمنظمات الحقوقية و هيئات مدنية، و المشاركة في مسيرة الرباط للتضامن مع حراك الريف، ومنهم الرئيس السابق لجمعية هيئات المحامين بالمغرب السيد **محمد اقديم** والذي عبر عن موقفه في الخروج والتعبير انه مع حراك الريف، كما ركز في قوله على ضرورة الدولة العمل على فتح كل الملفات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكون الحراك رفع مطالب ورسائل مشروعة والتي يجب ان تعالج في أفق زمني محدد وإيجاد الحلول لدمقرطة المجتمع وتحقيق مبتغى المغاربة والاستجابة لمطالب الحراك سواء في الريف أو باقي الاحتجاجات التي تعرفها باقي المدن.[53]

وفي تصريح أخر للمحامي **عزيز ايت سعيد** محامي لدى هيئة المحامين بالرباط عبر عن موقفه أيضا في مساندة مطالب الحراك بالريف واعتبارها مطالب مشروعة وليست بمطالب انفصالية مقارنة مع المطالب المرفوعة في أكد ميزيك.

المحامي هشام المليح لدى هيئة المحامين بالرباط حيث عبر أيضا في مساندة ودعم مطالب الحراك بالريف، ويدعو لعدم تحوير النقاش حول مطالب الحراك. وفي نظره ان التهم الموجهة لقادة الحراك ان الكلمة النهائية هي للقضاء والمتابعات لا يمكن أن يكون فيها تحليل قانوني إلى حين صدور المتابعات النهائية. والتي سيكون لها محور خاص في البحث لدراسة وتحليل سياق المتابعات والتحقيق إلى النهاية بصدور الأحكام.[54]

وفي دينامية التفاعل لجمعية المحامين الشباب فقد أعلنت عن تضامنها المطلق مع الأشكال الاحتجاجية بالريف ومساندتها للمطالب المشروعة. وفي بيان صادر للجمعية حيث أكدت على عدالة المطالب وان الحق في العيش الكريم حق من حقوق المواطنين، كما حملت الجمعية المؤسسات الوطنية والهيئات المنتخبة مسؤولية الأوضاع في إقليم الحسيمة.

وفي ختام البيان بالدعوة لكافة القوى الحية والمنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني للتجاوب والتفاعل مع مطالب المواطنين بجدية والتراجع عن المقاربة الأمنية اتجاه منطقة الريف [55].

وفي سياق الاعتقالات التي كان في حق نشطاء الحراك فكان يقابلها تفاعل ايجابي من طرف المحامون الشباب من خلال الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها جمعية المحامون الشباب يوم الاثنين 6 يونيو 2017، بالقسم الجنحي للمحكمة الابتدائية بتطوان. رافعين شعارات مؤيدة للمطالب الاجتماعية للمواطنين بمختلف المملكة ومنددين بالاعتقالات والمتابعات في حق نشطاء الحراك بمدينة الحسيمة. ومن خلالها ساهمت جمعية المحامين الشباب بانتداب مجموعة من المحامين من اجل الدفاع والترافع عمن معتقلي حراك الريف.

ارتباطا بحركة المحامين المهتمين بالقضايا التي تمس المجال العام يمكن النظر في اعتبارها حركة سياسية تهدف إلى مواجهة تسلط الدولة وظلمها عن طريق القضاء أو الخروج للفضاءات العمومية وتنظيم وقفات احتجاجية. حيث يساهم في ذلك العديد من العوامل منها المرجعيات السياسية والحقوقية للمحامين. وسنشير بهذا الصدد مواقف جمعية هيئات المحامين بالمغرب في بعض القضايا وطريقة التفاعل معها سواء بالاحتياج أو بمختلف الأشكال الأخرى للتعبير عن مواقفها. وفي هذا الشأن اذكر فترة ما بعد دستور 2011، ببروز حركة اجتماعية ذات خلفية جديدة من داخل الجهاز التنظيمي للمحاماة، ممكن اعتبارها بدايات بروز محامي المجال العام بالمغرب بالاهتمام وتسليط الضوء على قضايا تهم الشأن المهني والاقتصادي والاجتماعي، نذكر على سبيل المثال خروج جمعية هيئات المحامين للاحتجاج ضد وزارة العدل 2013، وكذا الاحتجاج على مقتضيات المادة 9 من قانون المالية 2020.

كان احتجاج هيئات المحامين بالمغرب ضد وزارة العدل والحريات، والدعوة إلى مراجعة مشروع ميثاق إصلاح العدالة. والذي جاء في سياق إعلان الملك محمد السادس عن إطلاق مبادرة الإقرار بميثاق وطني للقضاء بمناسبة مرور 50سنة على تأسيس المجلس الأعلى للقضاء. وفي شتنبر 2013 تم الإعلان عن تقديم ميثاق إصلاح منظومة العدالة. بحضور نقاش كل الفاعلين والمتدخلين.

عبر تاريخ جمعية هيئات المحامين فقد عرفت مواقف مختلفة في تفاعل مع الجهات الرسمية، بين مواقف المقاطعة والصراع، وبين مواقف الانسجام والهدنة. وفي تفاعل مع ما جاء في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة بخصوص المقتضيات التي تتعلق بمهنة المحاماة، فقد عبرت بموقف صريح عبر بلاغ بتاريخ 16 يونيو تعلن فيها انسحابها من هيئة الحوار الوطني. واعتبار أن مهنة المحاماة ستضرب حصانتها واستقلاليتها.

هذا التفاعل مع الجهات الرسمية القائمة على تدبير القطاع العدل تحول لصراع مع جمعية هيئات المحامين والذي انتهى بخروج المحامين للاحتجاج بالشارع العام لأول مرة في مسيرة بالرباط والتي استجاب لها أصحاب البذلة السوداء عبر ربوع المملكة، من اجل إسماع صوتهم والتنديد بالمقتضيات المنصوص عليها في ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

وفي نفس الدينامية الاحتجاجية لجسم المحاماة نستعرض للنقاش المطروح إبان مصادقة البرلمان على المادة 9 من قانون المالية2020 المثيرة للجدل، والتي تنص على عدم الحجز على أملاك الجماعات الترابية أو الدولة بموجب أحكام قضائية.

بهذه المادة يتضح أنها تحتقر أحكام القضاء التي حصنها الدستور وجعلها تسمو على الجميع، وبالمقابل أصبحت قرارات الدولة تتمتع بنوع من التحصين الذي يمس بحقوق الملكية والحقوق المالية للمواطنين. مما يجعل سلطة الدولة (السلطة التنفيذية) عمليا فوق السلطة القضائية لتي يجب عليها أن تضمن وتحترم تنفيذ جل المقررات القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به تطبيقا للمبادئ الدستورية .وانطلاقا من الدستور والتي تتعارض معه المادة 9 بشكل مطلق، وخصوصا الفصل 126 منه الذي ينص على أن ‘‘الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع’’.

مع هذه التطورات والتي تفاعلت معها جمعية هيئات المحامين بالمغرب أصدرت بيانا يوم 15نونبر2019. تدعو فيه الجمعية إلى تنظيم وقفة احتجاجية يوم 20 نونبر أمام مقر البرلمان تحت شعار "لا لتعطيل الأحكام القضائية" تصديا لمقتضيات المادة 9. وأشار البيان أن ‘‘هذا الموضوع لا يهم فقط المحامين باعتبارهم ينوبون عن أطراف الدعوى، وإنما يهم جميع المتقاضين مواطنين وأجانب وكذا دعاة بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، والمدافعين عن استقلال القضاء وفعالية ونجاعة السلطة القضائية’’.

كان موقف جمعية هيئات المحامين سبق لها أن راسلت رؤساء الفرق النيابية، من أجل التنبيه لخطورة المصادقة على مادة غير دستورية»، حيث أضاف أن «المفاجأة كانت هي التصويت لصالح المادة»، معتبرا أن خروج الجمعية للاحتجاج وتنظيم وقفة أمام البرلمان، يأتي من أجل «دفع برلمانيي الغرفة الثانية لرفض هاته المادة، أو مراجعتها إحقاقا للحق، وسن قوانين تعزز سيادة القانون، عوض التصويت على قوانين تفرغ الأحكام القضائية من مضمونها[56].

وفي هذا الإطار، قال حسن الزياني، نقيب هيئة المحامين بوجدة، إن الوقفة الاحتجاجية، تأتي من أجل الاحتجاج على المادة 9 من مشروع قانون المالية لسنة 2020، لعدم دستوريتها كونها تمس حقوق المواطنين من الدرجة الأولى. في إشارة إلى أنه لا يعقل أن تصدر الأحكام ضد الدولة والجماعات الترابية ومرافق الدولة وتبقى حبرا على ورق دون تنفيذ، مبرزا أن في ذلك تراجع ‘‘خطير ومس خطير باستقلال السلطة القضائية’’.

وقد ساهم المحامون وفي وقفتهم الاحتجاجية، برفعهم لافتات محتجين ويتدينون ما وصفوه بتعطيل أحكام الدستور، ولافتات تدعو إلى إسقاط المادة 9 المثيرة للجدل، وإعادة فتح النقاش وإشراك المحامين في مناقشة القوانين ومناقشة التنظيم القضائي، وذلك في إطار احترام دولة القانون والمؤسسات. وفي هذا السياق، قال عبد المولى المروري المحامي بهيئة الرباط إن احتجاج المحامين يأتي ضدا على الطريقة التي تم بها إقرار المادة 9 من مشروع قانون المالية 2020.[57] وأضاف المروري في تصريح ل ‘‘بيان اليوم’’ أن الاحتجاج يأتي على المادة التي تمت صياغتها وإقرارها برلمانيا بدون إشراك الفاعلين والمتدخلين في المجال، خاصة المحامين، مؤكدا أن هذه المادة ستكون لها تداعيات كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

اجتماعيا هده المادة ستكون لها تبعات، حيث أن العديد من الأسر التي تنتزع أراضيها للمصلحة العامة أو التي يتم الاعتداء المادي عليها بدون سلوك المساطر القانونية، لن يتم منحها التعويضات لها إلا بعد مدة طويلة وبعد أن توافق الإدارة أن توفر الاعتمادات البعدية.

مهنة المحاماة لها أهمية ترتبط بأهمية القانون في تفاعله مع المجتمع، فكما لا يمكن تصور مجتمع بدون قانون، فإنه لا يمكن تصور مؤسسات قضائية بدون محامين. فالمحامون المهتمون بالشأن العام والقضايا الكبرى يرسمون لتوجه جديد من خلال إسماع صوتها والدفاع عن حقوق الأسان في بعدها الكوني ومواجه تحدي سياسات الدولة والوقوف على الانتهاكات. فلا يمكن اقتصار رسالة المحاماة فقط في مساعدة للقضاء فحسب اتخاذ الأحكام، بل تتجاوز الصورة التقليدية والنمطية لصورة جديدة وهي الدفاع عن القيم الإنسانية من أي شطط ومواجهة أي تسلط من الدولة.

المطلب الثاني: حالة احتجاج هيئة المحامين بأكادير–كلميم والعيون ضد وثيقة اعتماد الجواز الصحي ابن حالة الطوارئ الصحية

أولا: حالة الطوارئ الصحية بالمغرب

قد تمر الدولة بظروف استثنائية وأحداث طارئة لا تسعف معها التشريعات المعدة للظروف العادية في علاجها ومواجهة آثارها، وعندئذ سيكون إلزام السلطة التنفيذية، رغم ذلك بتطبيق هذه التشريعات من شأنه أن يؤدي إلى تعرض النظام العام والمر افق الأساسية في الدولة للتعرض للخطر، ولهذه الاعتبارات جرى الأمر في أغلب الأحوال، على أنه عندما يتوقع المشرع ظروفا استثنائية معينة أو جملة ظروف تتسم بالخطورة، فإنه يبادر لوضع التنظيمات الملائمة لمواجهتها والتي تعد بمثابة حلول تشريعية لها.

تعني حالة الطوارئ من وجهة النظر الدستورية والقانونية، مختلف الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في حالة حدوث أمر يستدعي تدخلا مستعجل، أملته ظروفا استثنائية، جانبية وغير متوقعة، ذات تداعيات مدمرة على أمن وسلامة الأشخاص والأملاك بيئيا، صحيا، اجتماعيا واقتصاديا، وقد تمس الإجراءات المتخذة بالحقوق والحريات المتعارف عليها دستوريا، والتي لا يمكن الحد منها إلا بقانون (مثل حرية التجول، حرية الصحافة ...الخ).58

والدستور المغربي وإن خلا من معالجة حالة الطوارئ الكلاسيكية، كما هي مسماة في الصكوك الدولية، إلا أنه نضم ثلاثة حالات لمواجهة كل أشكال الأزمات، ويتعلق الأمر بحالة الاستثناء وحالة الحصار وحالة الحرب، كما تم أخيرًا إصدار مرسوم بقانون خاص بإعلان حالة الطوارئ الصحية في جميع أرجاء التراب الوطني، للحد من انتشار وباء كوفيد-19.

وعليها اعلن المغرب حالة الطوارئ الصحية، وهي حالة لم ينص الدستور المغربي عليها، لكنه في المقابل، ألقى على عاتق السلطات العمومية ضمان سلامة المواطنين وسلامة التراب الوطني (الفصل21) من الدستور، وأكد (الفصل 31) على دور مؤسسات الدولة المركزية واللامركزية في تحقيق العلاج والعناية الصحية، وكذا تحقيق الحماية الاجتماعية للجميع، لكن هذه الإشارات تبقى عامة ولا تفصل ما إذا كانت ممارسة الأدوار تتعلق بحالة عادية أو غير عادية... ويرتبط مفهوم حالة الطوارئ الصحية بمختلف المخاطر التي تهدد الصحة العمومية، والتي تخول السلطات العمومية عدة اختصاصات، بهدف الحفاظ على النظام والأمن العموميين، وذلك باتخاذ تدابير استثنائية مستعجلة لتطويق انتشار وباء ما، والحفاظ على الصحة العمومية. ونشير إلى أن هذا المفهوم غير منصوص عليه دستوريا، مما يجعله يختلف عن حالتي الحصار والاستثناء. لكن مع ذلك يمكن أن يؤدي تطبيق حالة الطوارئ الصحية هذه إلى التأثير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور

ثانيا: احتجاج هيئة المحامين بأكادير – كلميم والعيون

شكلت احتجاجات هيئة المحامين بأكادير وكلميم والعيون ضد المذكرة الادارية الثلاثية إضافة نوعية إلى الجيل الجديد من الاحتجاجات المغربية التي استطاعت أن تكشف أزمة العرض السياسي الذي قدمته السلطات على هامش الاحتجاجات السابقة، كما شكل هذا الحدث مسارا تجديديا اتسع وانتشر على مختلف محاكم المغرب وكما يقول " ادغار موران": "وظيفة الحدث عموما هي تسريع الشروط الموضوعية السابقة له، وخصوصا إذا كان صادما وفي نطاق ازمة هائلة يعرفها المجتمع، فينتقل من الجزئي إلى الكلي العام".59

يمكن القول إن هذا الاحتجاج أبدع أشكالا جديدة وخلاقة من قبيل الفعل الاحتجاجي في فضاء المحاكم والقدرة على التفاوض مع السلطة ومقاطعة الجلسات.

تزامن احتجاج هيئة المحامين لدى محاكم الاستئناف بأكادير وكلميم والعيون مع السياق الدولي والمحلي المتسم بردود أفعال مقاومة للقيود التي فرضتها الدولة على افرادها.

لقد تأثر احتجاج هيئة المحامين بالسياق الدولي حيث شهدت دول العالم احتجاجات ضد قرارات فرض قيود على المواطنين للقضاء على الوباء دون إغفال السياق المحلي المغربي الذي اتسم بردود أفعال مقاومة لإجراءات الإدارة المغربية.

إن البوادر الأولى لانبثاق هذا الاحتجاج ضد الوثيقة الثلاثية كان منذ يوم الإثنين 20 دجنبر 2021 وهو التاريخ الذي دخل فيه قرار الإدلاء بجواز التلقيح لولوج المحاكم حيز التنفيذ؛ حيث إن المحامين والموظفين، خلال ولوجهم إلى المحاكم وجدوا العناصر الأمنية التي كانت تطلب من المرتفقين لهذه المؤسسات القضائية الإدلاء بوثيقة جواز التلقيح مقابل السماح لهم بالولوج60 ، مما عجل بالهيئة إلى عقد اجتماعات في سبل مقاومة هذا الإجراء اللادمقراطي المخالف لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 والتي تنص: "لا تحول التدابير المتخذة المذكورة دون ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية، وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين."

ختاما عرف احتجاج المحامين لدى مختلف المحاكم بالمغرب، تميز بالظهور بصيغ وأشكال مختلفة منها أشكال تعبيرية جديدة كمقاطعة الجلسات... الخ، ورغم تنوع وتعدد الاشكال والمظاهر فإنها تتوحد على هدف واحد وهو مقاومة توغل السلطات الإدارية في انتهاك حقوق المواطنين والمواطنات والدعوة لتبني استراتيجيات جديدة للدفاع عن الفئات الاجتماعية المضرورة وان يتواجد جسد المحاماة في قلب القضايا الوطنية والعامة التي لها راهنتيها وتمس الحقوق والحريات للمواطنين والمواطنات، أي "المدافعون عن حقوق الإنسان" وهي العبارة التي تستخدم لوصف أولئك الذين يعملون من المحامون في المحال العام أي طابع العمومي للقضايا المترافع عليها، سواء بشكل منفرد أو بالاشتراك مع آخرين في تكتلات وتنسيقيات، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة سلمية.

الهوامش:

1. –د وهدان محمد رشاد –المثقف العربي المسيطر وعلم الاجتماع الأكاديمي الفكر العربي –مجلة النماء العربي للعلوم الانسانية العدد:66 السنة 12 دجنبر 1991

2. JEAN-JACQUES DE FÉLICE: "AVOCAT MILITANT DES DROITS DE L'HOMME"،2015/1 N° 115 - 116 | pages 2 à 5.sur: https://www.cairn.info/revue-materiaux-pour-l-histoire-de-notretemps-2015-1-page-2.htm

3. ظهير شريف رقم 1.93.162 صادر في 22 من ربيع الأول 1414(10سبتمبر1993). والذي تم تعديله بالظهير 1.08.101 صادر 20شوال(20اوكتوبر2008) بتنفيذ القانون رقم 28.08.

4. Charles Marcel DONGMO GUIMFAK : " L'avocat et la protection des droits de l'homme " : Université catholique d'Afrique Centrale/ institut catholique de Yaoundé - Master 2 en droit de l'homme et action humanitaire 2009: pp14.

5. Jean-Philippe Tonneau: "L'avocat militant au prisme des traces politique et professionnelle"، Archive ouvert Hal، Submitted on 28 Feb 2017. Pp 16.

6. Article : "Le rôle de l'avocat dans la protection effective des droits de l'Homme": sur: https://www.libe.ma/Le-role-de%C2%A0l-avocat-dans-la-protection-effective-des-droits-de-l-Homme_a58328.html visite:01/02/2024. 15 :30 h.

7. يقدم أنطونيو غرامشي في "دفاتر السجن" المثقف العضوي المفهوم في يحصره في أشخاص محددين يؤدون وظيفة محددة لهم خصائص مميزة. وهذه الوظيفة حسب غرامشي تتضح في عباراته: ان كل فئة (طبقة) اجتماعية ترى النور في بادي الأمر على أرض وظيفة أساسية في عالم الإنتاج الاقتصادي فتخلق عضويا، في نفس الوقت الذي ترى فيه النور شريحة أو عدة شرائح من المثقفين الذين يزودونها بتجانسها وبوعي وظيفتها الخاصة، لا في المضمار الاقتصادي فحسب وإنما في المضمار السياسي والاجتماعي أيضا. هَؤُلاء المثقفون المرتبطون بظهور طبقة اجتماعية أساسية هم المثقفون العضويون. وتكمن وظيفتهم في تكوين تجانس فكري للطبقة الاجتماعية التي يمثلونها، لا في قدرتهم على تشكيل تصور للعالم خاص بتلك الفئة، وفي نقدهم كل الأيديولوجيات السابقة لظهور تلك الطبقة. أنطونيو غرامشي، مختارات من دفاتر السجون، ElecBook 1999. ص 134-135.

8. تعديل المؤسسة حيث تسمى ألان " المجلس الوطني لحقوق الإنسان ". وذلك بمقتضى الظهير رقم 19-11-1 الصادر فاتح مارس 2011.

9. مؤلف "عشر سنوات في خدمة حقوق الإنسان". منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الرباط 1993 ص 96.

10. مقال يوسف لخضر: "النقيب أقديم يستحضر وجود المواثيق الدولية في مرافعات المحامين" – منشورات الجريدة الالكترونية هسبريس: https://www.hespress.com/societe/375038.html - تاريخ الزيارة 2023/05/02 الساعة 15h00

11. " تكوين القضاة والمحامين في مجال حقوق الإنسان "، سلسلة دراسات، منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية. الطبعة الأولى مطبعة البيضاوي. دجنبر 2017 ص 36.

12. " تكوين القضاة والمحامين في مجال حقوق الإنسان. نفسه، ص25-26.

13. مقال يوسف لخضر: مرجع سابق.

14. دعم المحامين (أصحاب البدلة السوداء) الحراك الذي عرفته الجائر والنزال للشارع كان وفق خلفية موحدة بين أطراف الحراك ليقولوا لا للولاية الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

15. عبد الرحيم منار السليمي، السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي وجهة نظرا العدد 9 ص 13 و14.

16. الحبيب استاتي: "الحركات الاحتجاجية بالمغرب - حالة 20 فبراير-". أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة القاضي عياض مراكش. السنة الجامعية2017.ص 333.

17. الحبيب استاتي، مرجع سابق، ص 325.

18. عبد اللطيف حسني: "حركة 20فبراير بالمغرب- الجذور- الافاق". مجلة وجهة نظر العدد50 خريف2011.ص5.

19. حياة الدرعي: مقال " حركة 20 فبراير –ولوج الاحتجاج المغربي الى الفضاء العام - ". منشور ضمن كتاب " تحولات الفعل الاحتجاجي المغربي – التاريخ والابعاد والمحددات"-. سلسلة منشورات مركز مدى للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية. مطبعة دريم 2014.ص 57.

20. ذ إدريس جنداري المسألة السياسية في المغرب ...من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية دفاتر وجهة نظر 2013. صفحة 26.

21. Aziz Mechouat: Le Mouvement du 20 février au Maroc: Identité organisation et discours.

22. عبد الرحيم العطري: "الحركات الاجتماعية بالمغرب". وجهة نظر الرباط. الاولى/اغسطس2008

23. مجالا للتدبير السياسي في المجموعات الامازيغية من خلال السلط الموزعة بين ثلاث زعامات، سلطة "أكرام" صاحب الزعامة الدينية وسيتحول إلى ولي، وسلطة أمغار "تيرت" أي الشيخ الحربي ثم أمغار "توكا" أل الشيخ المدني، وسلطة "أمغار" المنتخب من قيادة جماعة تتكون من أربعين

"أنفلوسا"، والتي تسمى هيئة إنفلاس، ويعتبر هذا التوزيع للسلط مهما في النظام السياسي إذ يجعل الحكم غير استبدادي، إذ يفصل بين المجال الديني والسياسي ويجعل كل منهما "مستقلا".

24. مقال لمحمد الصادق، مكانة العرف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع القبلي، على الرابط التالي: http://www.tawalt.com/?p=12627

25. مقال محمد القجيري .تحت عنوان " البديل الفيدرالي بالمغرب: نموذج الريف من الاحتلال المركزي إلى الاستقلال الذاتي" منشور على الرابط التالي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=70409 .تاريخ التصفح 10 / 12 / 2023 ،على الساعة 10H03.

26. مقال نادية الباعون تحت عنوان " أية دلالة لاحتجاجات الريف؟ " منشور على الرابط التالي: http://www.lakome2.com/opinion/23473.html تاريخ التصفح 12 / 1 / 2024 ،على الساعة17H03

27. 1 حسن الزواوي تحت عنوان " أحداث الريف وضرورة فهم الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب" منشور على الرابط- التالي http://lakome2.com/opinion/27490.html تاريخ التصفح 5 / 11/ 2023، على الساعة.17H00

28. تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول " احتجاجات الحسيمة".

29. عمر إحرشان: حراك الريف: السياق والتفاعل والخصائص، مجلة سياسات عربية، عدد 31 شهر مارس 2018، ص 3.

30. عمر إحرشان، نفسه. ص 72

31. امينة اوبركا "سياق الحراك الشعبي في الريف و جدوره"، منشور ضمن كتاب جماعي :" حراك الريف – نضال شعبي بطولي- من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية ".الناشر اطاك المغرب .فبراير 2018.ص17-18.

32. كان هذا التقسيم يضم 16 جهة، وضمنها جهة الحسيمة – تازة ء تاونات، انظر المرسوم رقم 2.97.246، الجريدة الرسمية، العدد 4509، 18/8/1997 ص 3275 وما بعدها

33. عمر إحرشان ، مرجع سابق .ص 73

34. للاطلاع على الملف المطلبي كامل، راجع: شبكة ريف 24، http://rif24.com/?p=11276 تاريخ تصفح الرابط يوم 2024/01/15، الساعة 15h00.

35. Ali Jafry، « reste chez- toi »، un devoir qui aurait fache hume ،ouvrage collectif، l'épidémie dans la ville، au prisme de la sociologie de L'action، publication du centre Marocain de la recherche et des études territoriales، juillet 2020 ، P36.

36. في هذا الاطار شهدت عدة محاكم بالعالم في ظل تفشي الوباء طعون رفعت للقضاء الإداري ضد الإجراءات الوقائية والاحترازية كحكم المحكمة الادارية بالدار البيضاء بتاريخ 03/23/ 2020 التي قضت لطلب مدعي ليبي الجنسية، يعمل بدولة ليبيريا، وقد أخذ رحلة إلى تونس متوجهة عبر مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء وأذن بدخوله إلى التراب الوطني بعد اخضاعه لفحص طبي للتأكد من خلوه من فيروس كورونا إلا أن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط ألغت قرار المحكمة الإدارية بالدار البيضاء حيث تقدم الوكيل القضائي للمملكة، بمقال استئنافي نيابة عن وزارة الخارجية ومديرية الأمن الوطني ضد الأمر الابتدائي معتبرا أنه "قد خرق قرار الحظر الصحّي الذي اتخذته السلطات لمواجهة خطر تفشي وباء كورونا المستجد، والذي يندرج ضمن القرارات السيادية"، ولكونه "يمس بمبدأ فصل السلطات لأن القاضي الإداري يحكم، ولا يوجه أوامر للإدارة"، فضلا عن أنه "قرار غير معلل خاصة وأن تنفيذه يستدعي التأكد من خلو المعني بالأمر من الفيروس، وهو ما يستوجب تدخل وزارة الصحة، وهي الجهة التي لم يتم استدعاؤها في القضية"، ملتمسا إلغاء القرار ،وقرار المحكمة الادارية بتونس بتاريخ 11يوليوز 2020 التي اقرت برفض طلب العارضين المتعلق بمرور جثمان متوفية للتراب التونسي وعلة القاضي الإداري تكمن في الظروف الصحية التي تهدد الامن الصحي العام بخطر العدوى ، وبالتالي فالمحكمة غلبت السلامة الصحية العامة للمواطنين وتعود تفاصيل هذه القضية إلى أن المدعوة سافرت بتاريخ 7مارس 2020 الى دولة الغابون وعلقت نتيجة لغلق المجال الجوي وتوفيت بتاريخ 24مارس 2020 و رفضت وزارة الشؤون الخارجية منح العارضين رخصة مرور جثمان المتوفية للتراب التونس، وقرار القضاء الإداري الفرنسي حينما أقر بالطبيعة الإدارية لقرار عمدة مدينة فرنسية بفرض ارتداء الكمامات عند الخروج دون أن تثار مسألة كونه قرارا سياديا أو قرارا متصلا به قد يبرر استبعاده من الرقابة القضائية، وقضى بموجب أمر استعجالي بإيقاف تنفيذه. وقد تمت مناقشة شرعية هذا القرار من زاوية مدى ما يتضمنه من تقييد لحرية التنقل، وحق العمدة في ممارسة مهام الشرطة الإدارية باختصاصات إضافية سمح بها قانون الطوارئ للحكومة فقط، وقد تم تأييد هذا الأمر بقرار لمجلس الدولة.

37. تقرير تحليلي عبر الإنترنت حول أثر جائحة موفيد-19 على الدستورية وسيادة القانون في بلدان شمال أفريقي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،20 يونيو 2020، ص7.

38. عبرت مجموعة من المنظمات الحقوقية والنقابية عن رفضها هذه التدابير كفرض الحكومة اقتطاعات من أجور موظفي القطاع العام والخاص غير الملقحين، خصوصا غير المطعمين بالحقنة الثالثة المعززة ضد فيروس كورونا، واعتبرته قرار تعسفيا استبداديا، يدخل ضمن الانتهاكات المتواصلة للحكومة الحالية على حقوق الإنسان، والهجوم الشرس على الحقوق والحريات، والاستمرار المنهجي في تمرير التشريعات التراجعية حسب تعبيرها.

39. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أحدثت لدى رئيس الحكومة وقد خصها المشرع بكل الوسائل سواء القانونية منها والتقنية والمالية سنة 1998 حتى تضطلع بدورها كاملا في مجال تقنين قطاع الاتصالات .وبهذه الصفة تسهر هذه المؤسسة بالخصوص، على النهوض بقطاع المواصلات بالمغرب، وعلى توفير شروط منافسة شريفة ونزيهة بين المتدخلين بالقطاع، والتي تعد شرطا ضروريا لنمو سريع ومنسجم لمجال حيوي وذو أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل المغرب.

40. بحسب موقع العرائض " آفاز" أطلقت عريضة " لا لجواز التلقيح بدون نقاش وطني" التي وقع عليها فاعلون وسياسيون وانتقدت العريضة طريقة إقرار هذا القرار الأحادي، بتاريخ: 21.10.2021

41. بن محمد قسطاني، كوفيد 19-سوسيولوجيا –بعد المقدمات للتفكير، مقال منشور بالمؤلف الجماعي، الوباء في المدينة من منظور سوسيولوجيا الفعل، المطبعة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى،يوليوز ، 2020 ص41.

42. سعيد بلعضيش الاقتصاد الأخلاقي لمشاعر اللاعدالة عند ساكنة الاحياء الشعبية والاطر الطبية والتمريضية زمن الوباء، مقال منشور بالمؤلف الجماعي، الوباء في المدينة من منظور سوسيولوجيا الفعل، المرجع نفسه، ص 125.

43. المرجع نفسه، ص 127، 128.

44. MOROCCO coping with ، Saad Badaoui،Dominique Guillo،M'HAMMED DRYSF IBID: covid_19 pandemic،P9.

45. من الملفات إرهابية الكبرى التي نظرت فيه المحكمة المغربية. القضية التي تصدرت العناوين في المغرب سنة 2008، عن اعتقال 35 رجلا زعم أنهم كونوا "إحدى الخلايا الإرهابية الأكثر خطورة التي تم تفكيكها "، وهي التى اعطى فيها القضاء المغربي كلمته بتوزيع احكام بين المؤبد والمحدد.

46. عثمان الزيادي: "سيناريوهات المغرب السياسي لما بعد الانتخابات التشريعية25 نونبر2011. مجلة وجهة نظر. عدد51، شتاء 2012. ص19.

47. سعيد لقلش: توصيات بالملكية البرلمانية ومباركة حركة 25 ماي للمحامين الشباب. نشر في الإحداث المغربية يوم 2011/06/02.

48. التوصيات الختامية للمؤتمر 27 لجمعية هيئات المحامين بالمغرب:

بيان حول التغيير الذي نريد: في سياق التحولات الجارية في المنطقة العربية، وما تعرفه أقطار متعددة من ثورات شعبية من أجل التغيير الشامل والعميق، بتحقيق الحرية والكرامة والعدالة وامتلاك الشعب لقراره والتوزيع العادل للثروة واستقلال القرار الوطني عن الإملاءات الخارجية أيا كانت طبيعتها وفي مقدمها خدمة المشروع الإمبريالي الصهيوني في المنطقة؛ وفي إطار تفاعل الشعب المغربي مع هذه التطورات، اهتماما وتضامنا وانخراطا في حركة المطالبة بالتغيير الديمقراطي، حيث كانت محطة 20 فبراير التي دعا لها وأطرها الشباب المغربي، وعرفت مشاركة واسعة ومتنوعة وغطت مختلف المناطق المغربية، هذه المحطة التي أعطت زخما لحركة المطالبة الملحة بالتغيير الديمقراطي وبطريقة سلمية وحضارية، والتي جسدت نضج الشعب المغربي ووعيه المدني الرفيع، والتقاءه حول شعارات ومطالب مشتركة ترسم إطارا وأفقا للتغيير في المغرب، والتي أثرتها المحطات النضالية التي توجت بمحطة 20 مارس؛ ووعيا منا بالأهمية البالغة لخوض بلادنا غمار تغيير عميق وشامل ينقلها من النظام المخزني التقليدي إلى النظام الديمقراطي، ويكفل لها شروط الاستقرار والوحدة والنماء والتقدم؛ فإننا إذ نسجل إيجابية ما تضمنه الخطاب الملكي ليوم 9 مارس من عناوين للتغيير الدستوري، والتي شكلت بداية إنصات لمطالب الشعب المغربي، نؤكد التالي:

أولا: إن التغيير يتطلب إجراءات سياسية مستعجلة تبني الثقة لدى المواطن المغربي وتجسد الدليل على توفر إرادة التغيير المنشود، منها:

إنهاء مظاهر وممارسات القمع المتواصلة ضد الحق في التظاهر وحرية التعبير بمختلف أشكالها، والمحاسبة الفورية لكل من أمر أو قام بتجاوزات، ومحاكمة من ثبت تورطه فيها بأي شكل.

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة، والقطع مع الاعتقال السياسي والاعتقال من أجل الرأي.

تفكيك الأجهزة القمعية، ومحاسبة المتورطين من قياداتها في الاعتداء على الحريات والعسف بالقانون، حاضرا وماضيا، والكشف عن كافة المعتقلات السرية وإغلاقها.

محاسبة ومحاكمة الفاسدين والمفسدين، وإبعادهم عن مراكز القرار والكف عن حمايتهم، سواء تعلق الأمر بالفساد الاقتصادي أو السياسي، ووضع حد للإفلات من العقاب.

الفصل بين السلطة وبين التجارة والأعمال.

الكف عن فبركة الأحزاب، ورصد أموال الدولة وأجهزتها لخدمتها، والقطع مع كافة أشكال التدخل في شؤون الأحزاب والمنظمات النقابية وغيرها.

إلغاء كافة المراسم والتقاليد والطقوس المخزنية المهينة والحاطة من الكرامة.

إنهاء الاعتداءات المتواصلة على وسائل الإعلام الوطنية والعربية والدولية ومحاسبة المسؤولين عنها وعن خلق توترات تمس في الصميم حرية الرأي، وتشكل إساءة كبرى للمغرب والمغاربة، والعمل على تحويل الإعلام العمومي إلى فضاء وطني لكل الآراء والمشارب.

إقرار سياسة اقتصادية واجتماعية توفر الكرامة للمواطن، وتضمن الحق في التعليم والشغل والصحة والسكن اللائق والبيئة السليمة والضمان الاجتماعي، والعمل على التشغيل الفوري لكافة المعطلين وفي مقدمتهم حاملو الشهادات.

القطع الفعلي مع الزبونية والمحسوبية واقتصاد الريع والامتيازات.

49. "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعرض وساطته في حراك الريف"، شبكة اليوم. على الرابط http://www.alyaoum24.com/880078.html تم تصفحه يوم 2024/01/28، الساعة10h00

50. المبادرة المدنية من أجل الريف، تقرير أولي حول الحركة الاحتجاجية في الريف، قدم في ندوة صحافية يوم 15 يونيو 2017.

51. هيومن رايتسووتش، المغرب: شبهات تعذيب تشوه محاكمة جماعية، في 30 نونبر 2023، https://www.hrw.org/ar/news/2018/11/30/324664

52. اكد البلاغ على ان قضية حقوق الانسان في بعدها الكوني والشمولي، شرط جوهري واساسي للتنمية والتقدم والاستقرار، وطالب بضرورة الحرص والحفاظ عليها، واعمال مبدأ المساءلة والحيلولة دون الافلات من العقاب، في حق كل من ثبت تطاوله على هده الحقوق والحريات أو المساس بها. كما عبر عن دعمه للمطالب المشروعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لساكنة الريف وباقي مناطق المملكة...كما ان المكتب يحي ويثمن عاليا مجهودات الزميلات والزملاء الذين تجشموا عناء مؤازرة المتابعين.

53. تصريح منقول لجريدة: www.hibapres.com منشور في القناة الرسمية للجريدة.

54. تصريح منقول لجريدة: www.hibapres.com منشور في القناة الرسمية للجريدة.

55. بيان منشور على الرابط التالي :.www.canaltetouan.com/archives/63009 تاريخ التصفح 2024/01/02 الساعة 12h

56. رشيد قبول:" المادة 9 من قانون المالية تخرج نقابة المحامين بالبيضاء للاحتجاج"- نشر في الأحداث المغربية يوم 27 - 11 - 2019

57. محمد توفيق أمزيان: "بسبب المادة 9 .. المحامون يحتجون أمام البرلمان"- نشر في بيان اليوم يوم 08 - 12 – 2019.

58. محمد الغالي، تدبير مخاطر الظروف الطارئة خلال أزمة فيروس كوفيد-19، مؤلف جماعي، حالة الطوارئ الصحية: التدابير القانونية والاقتصادية والسياسية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، 2020، ص 183.

59. -Edgar Morin، pour une sociologie de la crise، communication، vol12، No،1(1968) p5.

60. تجدر الإشارة أن المدة الفاصلة بين اصدار الوثيقة وبداية الاحتجاج استغرق حوالي أسبوع.